

دولة الإمارات العربية المتحدة

تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة منظمة وقانونية

تقرير وطني طوعي

أبريل 2022

جدول المحتويات

3.....	1. المنهجية
4.....	2. السياسة والبيئة المؤاتية
6.....	3. التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة
6.....	الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة
7.....	الهدف 2: تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصليين
8.....	الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في وقتها في جميع مراحل الهجرة
9.....	الهدف 4: ضمان حياة جميع المهاجرين وثائق كافية وما يثبت هويتهم القانونية
10.....	الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية
12.....	الهدف 6: تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق
13.....	الهدف 7: معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها
14.....	الهدف 8: إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين
15.....	الهدف 9: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين
15.....	الهدف 10: منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية
16.....	الهدف 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة
16.....	الهدف 12: تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب
17.....	الهدف 13: عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كإجراء مؤقت، والعمل على إيجاد بدائل
18.....	الهدف 14: تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة
19.....	الهدف 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية
20.....	الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين
20.....	الهدف 17: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة
22.....	الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان
22.....	الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين
23.....	الهدف 21: التعاون لتيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم بشكل مستدام
23.....	الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة
24.....	الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية
26.....	4. سبل التنفيذ
27.....	5. الخطوات التالية

1. المنهجية

في مؤتمر اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية الذي أقيم في مراكش في ديسمبر 2018، جاء في كلمة دولة الإمارات العربية المتحدة أمام رؤساء الدول والحكومات والوزراء المجتمعين، ما يلي:

إن دولة الإمارات بوصفها من أكبر الدول التي تستضيف العمالة المهاجرة، فإنها تلتزم بمواصلة تحسين معايير حوكمة الهجرة في السنوات المقبلة. ويوفر الاتفاق العالمي إطاراً قيماً لتوجيه الدول الأعضاء في تحديد الأولويات وبناء التعاون الدولي. ويضع الاتفاق أهدافاً عالمية، مع مراعاة تأثير التفاوت الإقليمي والسياق الوطني.

ونحن على اعتقاد راسخ بأن المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي – وبنيته كإطار غير ملزم للتعاون بقيادة الدول – تشكل أساس نجاحه المستمر. وتقر هذه المبادئ وتشجع الدور الحيوي الذي تلعبه الثقة بين الحكومات في التصدي للتحديات العابرة للحدود التي تمثلها الهجرة. ولا بد من الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من أن الاتفاق العالمي يشكل إنجازاً مهماً بحد ذاته، فهو بداية لعملية، وليس نهايتها. وإذا استمر التمسك بالمبادئ الأساسية، فنحن على يقين بأنه سوف يكون بالإمكان تحقيق الهدف المتمثل في ضمان هجرة آمنة ومنظمة وقانونية حول العالم.

ينظر هذا التقرير في التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في تنفيذ الأهداف الثلاثة والعشرين للاتفاق العالمي منذ انعقاد مؤتمر مراكش، ويؤكد على إيمانها الراسخ بأهمية الاتفاق العالمي كبوصلة تسترشد بها الدول الأعضاء لتخطي التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة عن الهجرة – بالتعاون مع بعضها البعض ومع أصحاب مصلحة آخرين.

وهذا التقرير هو نتاج عملية تشاورية واسعة النطاق وشاملة، ارتكزت على وجهات نظر خبراء متنوعين من الوزارات والهيئات الوطنية المتعددة المعنية بسياسة الهجرة. ويقر التقرير بأن الإدارة الناجحة للهجرة لا يمكن أن تكون من مسؤولية وزارة واحدة أو دائرة واحدة، بل إنها تستلزم رؤية متماسكة لجميع السبل التي يمكن أن تؤثر سياسة الحكومة من خلالها على نتائج الهجرة. وبالتالي، فقد صيغ التقرير الوطني الطوعي التالي لشرح مجموعة من وجهات النظر، بما في ذلك العلاقة بين الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وأهداف التنمية المستدامة؛ ودور حقوق الإنسان في حماية المهاجرين؛ ودور الشركات والمجتمع المدني والحكومات المحلية في دمج ودعم المهاجرين ومجتمعاتهم بشكل ناجح.

ويعتمد التقرير كذلك على مشاركة دولة الإمارات الواسعة في حوارات متعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا سيما ترؤسها مؤخراً لحوار أبو ظبي (2020-2021) وللمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية (2020). وقد أدى ترؤس دولة الإمارات لهذه المنتديات المتعددة الأطراف – والتي وفرت بدورها منصات مهمة لمناقشة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة بين الدول، بالشراكة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والإدارات المحلية – إلى قيام حوار مهم حول أهداف الاتفاق الثلاثة والعشرين بين واضعي السياسات في دولة الإمارات، كما عزز فهم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة وأهدافه.

2. السياسة والبيئة المؤاتية

بصفتها وجهة أساسية للعمال المهاجرين المؤقتين¹، فقد تركزت مشاركة دولة الإمارات في المنتديات المتعلقة بحوكمة الهجرة تاريخياً، على هجرة العمالة، وتولتها وزارة الموارد البشرية والتوطين، بالتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي. إلا أن ثمة وزارات وهيئات تنفيذية وسلطات تنظيمية أخرى تضطلع أيضاً بدور أساسي في إدارة الهجرة في دولة الإمارات، ومن بينها مجلس الوزراء الإماراتي؛ ووزارة الداخلية؛ ومجلس التعليم والموارد البشرية؛ والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ؛ واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر؛ وهيئات على مستوى الإمارات المحلية (ومنها الإدارات العامة للإقامة وشؤون الأجانب). وتضطلع الكيانات غير الحكومية، ومن بينها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والهلال الأحمر الإماراتي، ومنظمات مستقلة أخرى (مشار إليها في ما يلي) أيضاً بدور في رسم السياسات والتمكين من وضعها. وتشرف هذه الجهات مجتمعة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على إدارة خامس أكبر عدد من المهاجرين في العالم، وهو ما يمثل 90% تقريباً من سكان دولة الإمارات.

تعود سياسات دولة الإمارات المتعلقة بالهجرة إلى عام 1971 الذي شهد استحداث برنامج للعمال الضيوف المؤقتين، بعد وقت قصير من إعلان تأسيس الدولة الاتحادية. كان هذا البرنامج مصمماً لتوفير اليد العاملة الكافية لدعم النمو الاقتصادي السريع للدولة نتيجة اكتشاف النفط، وموقعها كمركز لوجستي وتجاري ووجهة مهمة. وقد نجم عن ذلك ازدياد سريع في حجم العمالة المهاجرة، مع قدوم عمال من حول العالم إلى دولة الإمارات للحصول على فرص عمل في جميع مجالات المهارات. في البداية، قدم العديدون من هؤلاء العمال المهاجرين من آسيا، وخصوصاً من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. ولكن، ومع تطور دولة الإمارات، تنوعت التركيبة الديموغرافية للمهاجرين المقيمين فيها لتشمل مواطنين من جميع بلدان العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرضها دولة الإمارات على الهجرة المؤقتة أقل بكثير من تلك التي تفرضها اقتصادات متطورة أخرى. فلا يزال الحصول على عرض عمل من كيان معترف به في دولة الإمارات (إلى جانب بضعة شروط وفحوص طبية)، المعيار الأساسي الذي تُمنح على أساسه تأشيرات وتصاريح العمل للعمال المهاجرين. ويأتي ذلك نتيجة إطار تشريعي وسياساتي يركز على إعطاء الأولوية لمرونة ونشاط سوق العمل، ملائم لاحتياجات أصحاب العمل والعاملين على السواء. وبالتالي، تقدم دولة الإمارات للعمال ذوي المهارات المتدنية، وخصوصاً من بينهم، للمتحدثين من خلفيات فقيرة وريفية في البلدان النامية، سبل هجرة آمنة ومنظمة وقانونية، لا تُتاح لهم في أماكن أخرى. أما النتيجة، فلا تقتصر على توسيع النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بل تتخطاه إلى تدفق حيوي للتحويلات التي تسهم إلى حد كبير في التنمية الشاملة. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد حلت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عالمياً بين أكبر مصدري التحويلات بعد الولايات المتحدة في عام 2020، حيث قام المهاجرون المقيمون فيها بتحويل 43.24 مليار دولار أمريكي على مدار العام.

وبينما تعمل دولة الإمارات على ترسيخ مكانتها كإقتصاد معرفة بشكل أساسي، تماشياً مع أهداف رؤية مئوية الإمارات 2071، تتطور البنية التشريعية والسياساتية للهجرة لتشمل نماذج جديدة للعمل والإقامة. ومثالاً على ذلك، فقد استحدثت دولة الإمارات مؤخراً تأشيرات إقامة طويلة الأمد لفئات معينة تشمل رواد الأعمال، والعمال ذوي المهارات العالية، والطلاب والمتقاعدين. وقد تم توسيع نطاق هذه التأشيرات في أبريل 2022، مما عزز حقوق الإقامة لمجموعة واسعة من الفئات (انظر الهدف 5). إلا أن توسيع إطار الإقامة هذا لا يُنفذ على حساب العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية، بل إنه مصمم لجعل دولة الإمارات وجهة بارزة تستقطب المواهب من حول العالم. وقد ساهم استحداث المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، في تسريع هذا البرنامج، وهو يسعى إلى تعزيز المرونة في سوق العمل لجميع فئات الوظائف، وإلى استقطاب العمال من ذوي الكفاءات والمهارات العالية. وقد أعاد القانون أيضاً التشديد على أهمية تحقيق المساواة في الأجر

¹ في السياق الوطني لدولة الإمارات، يتم استخدام مصطلح "عامل متعاقد مؤقت" بشكل عام بدلاً من "مهاجر"، بسبب دلالات الديمومة التي يحملها مصطلح "مهاجر". وإقراراً بالمصطلحات المقبولة دولياً، يستخدم هذا التقرير مصطلح "مهاجر" و"عامل متعاقد مؤقت" بشكل متبادل.

عن العمل ذي القيمة المتساوية، كما منح العمال حقوقاً جديدة، من بينها إجازة الأبوة والإجازة الدراسية.

ومع استجابة الشركات القائمة في دولة الإمارات للحوافز الحكومية للتركيز على الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية، فمن المرجح أن يشهد الطلب على العمالة تغييراً وفقاً لذلك. لذا، تعمل دولة الإمارات عن كثب مع حكومات البلدان الأصلية لإتاحة استجابة منسقة، مع إيلاء اهتمام كبير على المستوى المتعدد الأطراف لحوكمة هجرة العمالة في سياق تغير مشهد التوظيف؛ وهي مسألة سلطت دولة الإمارات الضوء عليها في المناقشات العالمية للمرة الأولى خلال ترؤسها للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية عام 2020.

وتراعي سياسات الهجرة التي تتبعها دولة الإمارات إلى حد كبير النهج القائمة على الحقوق. فالحقوق الأساسية، ومنها المساواة أمام القانون، وحظر التعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وحماية حقوق الإنسان، مكرسة في الدستور الإماراتي. ومن خلال البرنامج الوطني للتسامح، حيث يتم إيلاء اهتمام كبير لتعزيز التعايش - وهو أساسي، لا سيما في وجود العديد من المجتمعات المتنوعة التي تعيش جنباً إلى جنب. ويستند ذلك إلى تشريعات تحدد المحظورات لمكافحة التمييز والكرهية، وأحكام أدخلت مؤخراً إلى المرسوم بقانون اتحادي لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، تعزز هذه المحظورات في مكان العمل. وقد صادقت دولة الإمارات أيضاً على تسع اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية تتعلق بحقوق العمال وهي:

1. الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري، 1930
2. اتفاقية المساواة في الأجر، 1951
3. اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957
4. الاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، 1958
5. الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973
6. الاتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999
7. الاتفاقية بشأن تفتيش العمل، 1947
8. اتفاقية ساعات العمل (الصناعة)، 1919
9. اتفاقية العمل ليلاً (المرأة) مراجعة، 1948

تضطلع دولة الإمارات بدور نشط جداً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تنص عليها خطة عام 2030، وذلك بإشراف من اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وتيسر اللجنة الوطنية مواءمة أهداف التنمية المستدامة وتبادل المعلومات عنها على المستوى الوطني، وتدعم تنفيذها بطريقة متكاملة. تتألف اللجنة من 17 عضواً من مختلف الوكالات الحكومية، يتشاركون جميعاً مسؤولية التنفيذ والمراقبة والإبلاغ على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة.

3. التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة

منذ مصادقة دولة الإمارات على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في قمة مراكش المنعقدة عام 2018، أجرت الحكومة الإماراتية العديد من الإصلاحات وانخرطت في العديد من المشاريع والشراكات ودعمت مجموعة واسعة من المبادرات المتعلقة بحوكمة الهجرة الدولية. ويتناول القسم التالي كلاً من الأهداف الثلاثة والعشرين، مبيناً الوضع العام لدولة الإمارات في ما يخص كل منها، ومسلياً الضوء على السياسات الجارية وعلى أمثلة عن أفضل الممارسات، ومشيراً، عند الاقتضاء، إلى المجالات التي تستدعي مزيداً من العمل لتحقيق الهدف العام في ضوء وضع دولة الإمارات في ما يخص كل منها.

الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة

تدعم الحكومة الإماراتية جمع واستخدام البيانات المصنفة كمدخل أساسي في تطوير السياسات القائمة على الأدلة والمتعلقة بإدارة الهجرة. ويشمل ذلك جمع واستخدام البيانات على المستويين المحلي والوطني، وعند الاقتضاء، الاسترشاد بها في الحوار والفهم العام على المستويين الإقليمي والعالمي. وبوصفها الدولة المضيفة لمنتدى البيانات العالمي للأمم المتحدة في دبي عام 2018، تشجع دولة الإمارات الهيئات الوطنية والمحلية على العمل بانتظام مع المنظمات الدولية لتوفير البيانات ذات الصلة، بهدف المساعدة في تطوير أفكار عن وضع السياسات، مع أخذ الأهمية الكبيرة التي توليها دولة الإمارات لخصوصية البيانات ولسيادة البيانات الوطنية في الاعتبار.

وتجمع دولة الإمارات وتحلل البيانات في مجموعة واسعة من المجالات المتعلقة بالهجرة، ومنها مثلاً الدخول والخروج وإصدار التأشيرات، مع التركيز بشكل خاص على البيانات المرتبطة بهجرة العمالة، بما في ذلك إصدار تصاريح العمل ودفع الرواتب وأعمال التفتيش والتحويلات المالية. ولأغراض تتعلق بوضع السياسات، تعتمد دولة الإمارات إلى تصنيف البيانات بما في ذلك، بحسب العمر والجنس والجنسية ووضع الهجرة.

يُعتبر المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء الهيئة الحكومية الإماراتية المسؤولة عن الإحصاءات الوطنية في جميع القطاعات. تم تأسيس المركز بهدف تطوير وتعزيز أداء الدولة في مجالات التنافسية العالمية والإحصاء والبيانات، ودعم تحقيق مئوية الإمارات 2071. يعمل المركز على بناء نظام إحصائي وطني متكامل، ويتمثل هدفه الصريح في دعم مساهمات الدولة في أهداف التنمية المستدامة من خلال دوره كأمانة عامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ويحتفظ المركز بمنصة بيانات خاصة بأهداف التنمية المستدامة توفر كميات كبيرة من البيانات المفتوحة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتقدمها بطريقة مثيرة للاهتمام.

وقد بذلت دولة الإمارات أيضاً جهوداً كبيرة لإتاحة البيانات للاستخدام العام من خلال منصات رقمية منها "بيانات"، منصة الحكومة الاتحادية للبيانات المفتوحة. يتولى المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء إدارة منصة "بيانات" التي تعكس نية الحكومة بتعزيز المجتمعات المستدامة بناءً على المشاركة والشفافية. وتوفر المنصة بيانات مصنفة مفتوحة في مجموعة من المواضيع المتصلة بالهجرة، وتكتملها على المستوى المحلي، منصة أبو ظبي للبيانات المفتوحة، ودبي بالس، وبيانات عجمان، وغير ذلك.

يخضع النهج الذي تتبعه دولة الإمارات في ما يتعلق بالبيانات للأحكام الصارمة المنصوص عليها في القانون الاتحادي لحماية البيانات، الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2022. يحظر القانون معالجة البيانات الشخصية من دون الحصول على موافقة خاصة وواضحة، لا لبس فيها من أصحابها، كما يمنح أصحاب البيانات حقوقاً على بياناتهم الشخصية، ومن بينها مثلاً حق الوصول إلى بياناتهم الشخصية، وطلب نقلها، وطلب تعديلها أو محوها، والاعتراض على المعالجة الأوتوماتيكية. كذلك، فالمنظمات ملزمة بتوضيح سبب جمع البيانات الشخصية ومعالجتها، وإتاحة الخيار أمام أصحابها لسحب موافقتهم.

تحتفظ الحكومة الإماراتية بعدد من قواعد البيانات ولوحات المعلومات الحيوية لإتاحة وضع السياسات المتكاملة، ومن بينها نظام متكامل لمعلومات سوق العمل ومنصة دولية لنقل المعرفة، يهدفان إلى تزويد متخذي القرارات وواضعي السياسات بالمعلومات الضرورية لتحسين نتائج الحكومة. وتدير وزارة الموارد البشرية والتوطين والمصرف المركزي نظام حماية الأجور، الذي يتيح مراقبة المعلومات المتعلقة بدفع الأجور ويتخذ إجراءات محددة في حالات عدم الامتثال.

الهدف 2: تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي

تعتبر دولة الإمارات أن نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يقلص بشكل كبير الدوافع والعوامل الهيكلية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلية. في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة عام 2015، سلطت دولة الإمارات الضوء على الوصول إلى الطاقة النظيفة، والحصول على غذاء كافٍ بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعاً قضايا يتردد صداها بقوة في أولويات سياساتها، كما تعهدت "بألا تترك أحداً خلف الركب" وبأن "نتنقل بالعالم إلى مسار مستدام ومرن".

ولتنسيق استجابة دولة الإمارات، تم تشكيل لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة في يناير 2017، بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء الإماراتي. تضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و 15 جهة حكومية أخرى على المستوى الاتحادي، تتشارك جميعها مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ونظراً إلى أهمية دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعلنت اللجنة تشكيل مجلس شباب استشاري خلال المنتدى العالمي للبيانات عام 2018. وينخرط مجلس الشباب الاستشاري عن كثب في استراتيجية الأمم المتحدة للشباب "شباب 2030: العمل مع الشباب ومن أجلهم"، وبشكل منصف يتبادل الشباب من خلالها الآراء حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويساعدون في رسم السياسات الوطنية. وتتيح دولة الإمارات كذلك المجال أمام قادة القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تقر دولة الإمارات بأن تغير المناخ هو أحد الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية، وقد أعلنت التزامها، عام 2021، بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، لتكون بذلك الدولة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعلن عن هدفها بتحقيق الحياد المناخي. وتتماشى هذه المبادرة مع اتفاقية باريس التي تدعو الدول إلى إعداد استراتيجيات طويلة الأمد لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة وحد ارتفاع درجة الحرارة العالمية بـ 1.5 درجة مئوية مقارنةً بمستوى درجة الحرارة العالمية قبل الثورة الصناعية. وبشكل تطوير واستخدام حلول الطاقة النظيفة أحد الركائز الأساسية للالتزام دولة الإمارات التي يتخطى حجم استثماراتها في القطاع حتى تاريخه 40 مليار دولار أمريكي. وتساهم الدولة أيضاً في دعم البنية التحتية الخضراء حول العالم من خلال استثمار حوالي 16.8 مليار دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة في 70 دولة، مع التركيز على البلدان النامية. كذلك، فقد قدمت دولة الإمارات مساعدات وقروضاً ميسرة بأكثر من 400 مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة النظيفة.

تضطلع دولة الإمارات بدور مهم في الاستجابة للأزمات الإنسانية والتهديدات المسببة للهجرة غير النظامية، كما توفر المساعدات الإنمائية التي تحمل الفرص للأفراد والمجتمعات. وبين عامي 2010 و 2021، بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الإمارات 56.14 مليار دولار أمريكي. وقد نفذت الدولة سياسة مساعدات إنمائية فعالة وجيدة التمويل توفر المساعدة لأقل البلدان نمواً على شكل منح مساعدات مباشرة وقروض، من خلال مؤسسات حكومية وغير حكومية. وليست هذه السياسات محدودة بالمنطقة الجغرافية أو العرق أو اللون أو الديانة التي ينتمي إليها المستفيدون. كذلك، فقد قدمت أكثر من 40 جمعية خيرية ومؤسسة وهيئة حكومية وشركة خاصة إماراتية مساعدات إنسانية للمحتاجين. كما ركزت البرامج الإنمائية لدولة الإمارات على مجالات منها القضاء على الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والتنمية الثقافية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري، والتعليم والنمو الاقتصادي؛ وجميعها عوامل تساهم في تقليص دوافع

الهجرة. وبين عامي 2016 و2020، تم تخصيص أكثر من 1.68 مليار دولار أمريكي لتمكين وحماية المرأة، أي ما يمثل 6.2% من إجمالي المساعدات الإنمائية الخارجية التي قدمتها دولة الإمارات.

فضلاً عن ذلك، تحتضن دولة الإمارات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وهي مركز عالمي للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، يحتضن بدوره 9 وكالات للأمم المتحدة وأكثر من 85 منظمة غير حكومية وكياناً تجارياً تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية ودعم التنمية الاقتصادية. وقد اضطلعت المدينة، من بين أمور أخرى، بدور أساسي في دعم مبادرة "كوفاكس" التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، حيث تم توزيع أكثر من 150 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 على 80 وجهة حول العالم، من خلال شراكها مع طيران الإمارات و"دي بي ورلد". وعقد تحالف ائتلاف الأمل المؤلف من كيانات تتخذ من أبو ظبي مقراً لها، شراكات مماثلة، وهو المعني بتوفير سلسلة توريد كاملة لتوزيع اللقاحات حول العالم. كذلك، فقد أرسلت دولة الإمارات أكثر من 2250 طناً من المساعدات الطبية إلى حوالي 136 دولة خلال جائحة كوفيد-19، كما قدمت الدعم لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال توفير 500,000 مجموعة اختبار "بي سي آر" تقدر قيمتها بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي، وساعدت في نقل مستشفيات ميدانيين من النرويج وبلجيكا إلى غانا وإثيوبيا بكلفة 4 ملايين دولار أمريكي. علاوةً على ذلك، أنشأت دولة الإمارات مستشفيات ميدانية في كل من الأردن، وغينيا كوناكري، والسودان، وموريتانيا، ولبنان، وسيراليون. وتعتبر هذه التدابير أساسية لمساعدة السكان والمجتمعات المحلية في التعافي من الأزمات والكوارث، والمساهمة في تقليص دوافع الهجرة غير النظامية.

الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في وقتها في جميع مراحل الهجرة

يُعتبر تقديم معلومات دقيقة وفي وقتها، إحدى أولويات سياسة إدارة الهجرة التي تتبعها الحكومة الإماراتية.

تستخدم دولة الإمارات قنوات متعددة لتوفير الإرشاد والتوعية بحقوق المهاجرين. وتشمل القنوات الرسمية التي توفر معلومات عن الهجرة والإقامة: (أ) الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الإماراتية، الذي يوفر معلومات حول الإقامة والعمل؛ (ب) الموقع الإلكتروني للهيئة الاتحادية للهوية والجنسية، الذي يتضمن معلومات حول فئات الإقامة وشروطها؛ (ج) الموقع الإلكتروني لوزارة الموارد البشرية والتوطين، الذي يقدم معلومات متعلقة بفئات التوظيف وشروطه؛ (د) الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون الدولي، الذي يقدم معلومات عامة عن الإقامة والتوظيف، ومعلومات عن شروط اعتماد المهارات ومعادلة الشهادات؛ و(هـ) الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، الذي يقدم معلومات عن القوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد وعن طرق حل المنازعات. ويتمشى توفير هذه المعلومات مع التزام الحكومة الإماراتية بالتحول الرقمي وتوفير المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت.

وفي سياق هجرة العمالة، يُعتبر ضمان تمتع طرفي علاقة العمل بفهم واضح للحقوق والواجبات التي يدين بها أحدهما للآخر، تدبيراً وقائياً مهماً. لذلك، فقد أنشأت دولة الإمارات مراكز "توجيه" لتوفير خدمات توجيه إزامية، حيث يتم تقديم دورات تعريفية بالأنظمة ذات الصلة بهدف إلى تحسين التواصل بين العمال وأصحاب العمل وإلى التوعية بآليات حل المنازعات المتوفرة. وفي إطار التدريب التوجيهي، فقد تم إنتاج فيلم توعوي على شكل سلسلة درامية تتمحور حول عامل مهاجر قديم إلى دولة الإمارات. ويتناول العمل المواضيع والبرامج التالية:

1. تعريف بدولة الإمارات العربية المتحدة وثقافتها والترحيب بالعامل
2. تركيز دولة الإمارات على مسألة حقوق العمال
3. لمحة عن قانون العمل الإماراتي
4. السياسات المتعلقة بعروض العمل وعقود العمل
5. السياسات المتعلقة بالرواتب والأجور
6. سياسات الصحة والسلامة

ومثالاً على ذلك، فقد حصل 1,924,317 عاملاً في عام 2021 على التوجيه والتدريب التوجيهي في دولة الإمارات. وتتوفر منشورات ومؤلفات عن حقوق وواجبات طرفي علاقة العمل في 16 لغة شائعة الاستخدام. وخلال عملية التوجيه، تقدم مراكز "توجيه" بطاقة وحدة تعريف مشترك (SIM) مجاناً للمشاركين، تسمح للعمال بالتواصل مع الوزارة.

تحت مظلة حوار أبو ظبي، تقود دولة الإمارات منذ عام 2016، تطوير وتنفيذ البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه الذي يركز على الفرضية القائلة إن برامج توجيه العمال المتعاقدين المؤقتين الدقيقة والمصممة بحسب الاحتياجات، يجب أن تراعي الاتساق في جميع مراحل دورة الهجرة. وقد تم وضع هذا البرنامج، الذي تشارك فيه بنغلاديش، والمملكة العربية السعودية، والفلبين، وسريلانكا، والإمارات العربية المتحدة، والمُدار بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، لتحقيق الاتساق في المعلومات الموفرة من قبل البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد. ويهدف البرنامج إلى تمكين العمال الراغبين في الهجرة من اتخاذ قرارات مستنيرة؛ والمساعدة في تكوين توقعات واقعية بشأن التوظيف في الخارج؛ وتزويد العمال المهاجرين بما يلزم من معلومات للتعرف على الممارسات غير القانونية والاستغلالية وتفادي الوقوع فيها؛ وتوفير لمحة عن إطار الحقوق والممارسات الاجتماعية والثقافية في بلدان المقصد؛ وتسهيل الضوء على الخدمات والموارد المتوفرة للعمال المهاجرين.

ويعمل البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه على تحقيق الانسجام في توفير هذه المعلومات على ثلاث مراحل: التوجيه قبل التوظيف؛ والتوجيه قبل المغادرة؛ والتوجيه بعد الوصول. يزود التوجيه قبل التوظيف العمال المهاجرين المحتملين وأفراد عائلاتهم بما يلزم من معلومات لاتخاذ قرار مستنير حول ما إذا كان التوظيف في الخارج خياراً واقعياً ومناسباً. ويركز التوجيه قبل المغادرة على تزويد العمال المهاجرين المحتملين بما يلزم من معلومات للتأقلم مع بيئة عمل جديدة، كما يوفر لهم الإرشادات حول طرق الوصول إلى قنوات الدعم وآليات التظلم. أما التوجيه بعد الوصول، فيقدم مزيداً من المعلومات حول قوانين العمل المحلية والقواعد الاجتماعية والثقافية والتوقعات في مكان العمل، كما يوفر إرشادات متعلقة بحسن السلوك. ويعتمد البرنامج نهجاً قطاعياً ونهج صمم لمراعاة الاحتياجات المختلفة للدول، وتركز منتجاته على مواءمة المعلومات لعمال الضيافة القادمين من الفلبين وسريلانكا، وهو مدعوم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

كذلك، تجري دولة الإمارات بشكل منتظم حملات إعلامية داخل البلاد، ومنها مثلاً حملة "اعرف حقوقك" التي توفر المنشورات والمؤلفات في 11 لغة (تشمل العربية والإنكليزية والهندية والأوردو ولغة المالايالام واللغة السنهالية والنيبالية ولغة التاميل والبنغالية) في أماكن العمل ومواقع إقامة العمال. وتتوفر المعلومات عن حقوق العمال كذلك على الموقع الإلكتروني لوزارة الموارد البشرية والتوطين التي خصصت أيضاً خطأً ساخناً للاستفسارات. وتتضمن هذه المعلومات مساعدة العمال المهاجرين على فهم الآليات المتوفرة لحل منازعات العمل. وتوفر منظمات حكومية أخرى، ومن بينها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، أيضاً المعلومات للعمال المهاجرين المقيمين في دولة الإمارات.

الهدف 4: ضمان حياة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية

بطاقة الهوية الإماراتية هي بطاقة الهوية الصادرة عن الحكومة الإماراتية لمواطني دولة الإمارات والمقيمين فيها على السواء. ويُعتبر التقدم بطلب الحصول على بطاقة هوية إماراتية وحيازتها إلزامياً لجميع المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات، وهي تصدر عن الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية. وتحمل بطاقات الهوية الإماراتية معلومات بيومترية، وهي تُستخدم للاستفادة من الخدمات الحكومية؛ وكوثيقة سفر للمواطنين الإماراتيين المسافرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ وكوثيقة تسمح لجميع حاملها، بمن فيهم المقيمون الأجانب، بالدخول إلى البلاد والعبور عبر البوابات الإلكترونية (eGates) والبوابات الذكية الأخرى في العديد من مطارات الدولة. للحصول على بطاقة الهوية الإماراتية، يتعين على مقدم الطلب ملء استمارة، سواء من خلال مركز طباعة أو عبر موقع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ على شبكة

الإنترنت. وبعد تقديم الطلب، يستلم طالب بطاقة الهوية رسالة نصية قصيرة تبلغه بزمان ومكان التسجيل. وتقدم الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ خدمات للأطفال حديثي الولادة والطلاب الأجانب المحتملين القادمين إلى دولة الإمارات. ويقع على عاتق أصحاب العمل تسديد تكاليف إصدار بطاقات الهوية الإماراتية للعمال الأجانب.

يحق للأطفال المولودين لغير المواطنين في دولة الإمارات الحصول على شهادة ميلاد إماراتية. بعد ولادة الطفل، تصدر المستشفيات الحكومية شهادة ميلاد. أما للأطفال المولودين في مستشفيات خاصة، فيصدر المستشفى بلاغ ولادة، ويجب على الوالدين بعدئذٍ التقدم بطلب للحصول على شهادة ميلاد لوزارة الصحة ووقاية المجتمع أو هيئة الصحة في الإمارة محل الإقامة، مرفقاً بلاغ الولادة الصادر عن المستشفى. وقد ألغت دولة الإمارات مؤخراً زواج الوالدين كشرط مسبق للاعتراف بالطفل قانونياً، وألزمت بدلاً من ذلك الوالدين بالاعتراف بالطفل معاً أو بصورة منفردة.

ويحیی القانون الاتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل والقانون الإماراتي المعني بعمال الخدمة المساعدة حق المهاجرين بالاحتفاظ بأوراقهم الثبوتية الشخصية، بما في ذلك جواز السفر وبطاقة الهوية الإماراتية. ويحظر القانون الاتحادي لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل في البند 2 من المادة 13، 'حجز الوثائق الرسمية الخاصة بالعامل'. ويُعتبر حجز هذه الوثائق من قبل صاحب العمل جريمة جنائية. وفي حال مصادرة صاحب العمل للوثائق الثبوتية، يحق للعامل المهاجر طلب الدعم من خلال تقديم شكوى وإحالة صاحب العمل إلى القضاء. في هذه الحالة، تلزم السلطات القضائية صاحب العمل بإعادة الوثائق الثبوتية إلى العامل، وقد يواجه عقوبة دفع غرامة و/أو عقوبات جنائية.

الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية

كما ذكر آنفاً، فإن دولة الإمارات هي من أقل الدول التي تفرض قيوداً على الهجرة النظامية حول العالم. ويتم تسوية وضع الإقامة لغير المواطنين المستخدمين من قبل شركات أو منظمات مسجلة في دولة الإمارات، أو من قبل هيئات اتحادية أو هيئات حكومية على مستوى الإمارات المحلية. ويمكن للفئات التالية أيضاً تسوية أوضاعها من خلال التقدم بطلبات للحصول على تأشيرات إقامة، مع بعض الشروط الإضافية:

- المستثمرون في شركات مسجلة في دولة الإمارات
- أصحاب الممتلكات في دولة الإمارات
- أفراد الأسرة المعالين:
 - للموظفين المقيمين في دولة الإمارات
 - المستثمرين في شركات قائمة في دولة الإمارات
 - أصحاب الممتلكات في دولة الإمارات
- طلاب الجامعات
- المقيمون المتقاعدون

في مايو 2019، استحدثت دولة الإمارات نظام التأشيرة الذهبية بهدف توسيع سبل الهجرة القانونية وتعزيز مرونة الدخول إلى البلاد. وتضمن التأشيرة الذهبية حق الإقامة لمدة عشر وخمس سنوات، وفقاً لأهلية مقدم الطلب. وفي عام 2019 أيضاً، عدلت الدولة الشروط لتسمح لجميع حاملي التأشيرات الذين يتوافر فيهم شرط الحد الأدنى للدخل، بكفالة تأشيرات إقامة لأفراد أسرهم المباشرين، بغض النظر عن مكانهم أو مؤهلاتهم المهنية، مما وسّع نطاق الفئات المؤهلة للم شمل الأسرة. ويحصل أفراد الأسر على تأشيرات لسنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنوات، بحسب طبيعة العمل وعقد العمل العائد إلى عضو الأسرة الذي يتولى مسئولية استقدامهم ورعايتهم.

في أبريل 2022، وافق مجلس الوزراء الإماراتي على تعديلات مهمة لتعزيز القوانين المتعلقة بشرط الدخول والإقامة، وتوسيع السبل القانونية للأجانب. وتشمل هذه الإصلاحات:

- السماح لحاملي التأشيرة الذهبية باستقدام أطفالهم بغض النظر عن العمر. وقد تم إلغاء القيود المتعلقة بالمدة القصوى للبقاء خارج دولة الإمارات للحفاظ على صلاحية التأشيرة. ويحصل أفراد الأسر المقيمون بموجب التأشيرة على حق البقاء في دولة الإمارات في حال وفاة حامل التأشيرة الأول، إلى حين انتهاء صلاحية التصريح.
- توسيع دائرة المستفيدين من التأشيرة الذهبية لتشمل العلماء والباحثين من حملة شهادات الدكتوراة أو الماجستير (من جامعات رائدة عالمياً) في نطاق أوسع من الفئات.
- توسيع دائرة المستفيدين من التأشيرة الذهبية لتشمل المتخصصين ذوي المهارات العالية، بما في ذلك في مجالات الطب، والعلوم، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والأعمال والإدارة، والتعليم، والقانون، والثقافة والعلوم الاجتماعية.
- توسيع دائرة المستفيدين من التأشيرة الذهبية لتشمل الطلاب المتفوقين والخريجين الجدد من المدارس الثانوية والجامعات الإماراتية، بالإضافة إلى الخريجين الجدد المتفوقين من أفضل 100 جامعة حول العالم.
- إدخال إصلاحات على تأشيرة الإقامة لمدة 5 سنوات، تمنح فترة سماح مرنة تتيح المكوث لمدة تصل إلى ستة أشهر في دولة الإمارات بعد إلغاء أو انتهاء صلاحية التصريح، كما تسمح بتسهيل وتبسيط الشروط لجميع تصاريح الإقامة.
- استحداث تأشيرة إقامة لمدة 5 سنوات للعمال ذوي المهارات، بدون اشتراط وجود صاحب عمل، وذلك لمقدمي الطلبات الذين يحملون عقود عمل سارية المفعول وشهادة بكالوريوس، والذين لا يقل راتبهم الشهري عن الحد الأدنى المحدد.
- استحداث تأشيرة إقامة لمدة 5 سنوات للعاملين المستقلين والعاملين لحسابهم الخاص، تتيح لهم إمكانية كفالة أنفسهم. ويتعين على المتقدمين بطلب الحصول على هذه التأشيرة أن يحصلوا على تصريح عمل مستقل/عمل للحساب الخاص من وزارة الموارد البشرية والتوطين وأن يكونوا من حملة شهادات البكالوريوس أو الشهادات المتخصصة، ويكونوا قد حافظوا على الحد الأدنى المحدد للدخل السنوي على مدى العامين الماضيين.
- رفع سن منح الإقامة للابناء غير العاملين على كفالة أحد الوالدين إلى 24 عاماً، وإلغاء حدود السن للفتيات غير المتزوجات. منح الأبناء من أصحاب الهمم تصاريح إقامة بغض النظر عن العمر.
- إدخال تحسينات على نظام إصدار التأشير من خلال إتاحة مدد زيارة مرنة وتأشير قابلة للتجديد تسمح بالدخول لمرة واحدة أو لمرة متعددة.
- استحداث تأشيرة لاستكشاف فرص العمل تسمح للخريجين الجدد بالدخول إلى دولة الإمارات واستكشاف فرص العمل من دون الحاجة إلى مستضيف أو كفيل. تُمنح هذه التأشيرة للخريجين الجدد من أفضل 500 جامعة في العالم على أن يكون الحد الأدنى للمستوى التعليمي شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها.
- استحداث تأشيرة رواد الأعمال التي تتيح للأفراد استكشاف فرص الأعمال والفرص الاستثمارية في دولة الإمارات، بدون مستضيف أو صاحب عمل.
- استحداث تأشيرة إنجاز مهمة عمل مؤقتة، مخصصة للأفراد الذين يتعين عليهم إنجاز مهمة عمل مؤقتة، على مسؤولية صاحب العمل.
- استحداث تصريح دخول للدراسة والتدريب للأفراد الذين يتابعون دورات دراسية أو يشاركون في برامج تدريبية، ويكون المسئول عنهم في هذه الحال جامعة أو مؤسسة تعليمية أو بحثية أو جهة خاصة.

توسع هذه الإصلاحات مجتمعةً، بشكل كبير، نطاق سبل الهجرة النظامية والإقامة.

ويتعين على جميع حاملي تأشير الإقامة الذين يبلغون من العمر 18 عاماً وما فوق، الخضوع لفحص اللياقة الصحية واجتياز فحص أمني

والتقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية إماراتية من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية.

تبرم دولة الإمارات بشكل منتظم مذكرات تفاهم مع نظيراتها من الدول لتسهيل استقدام العمال المهاجرين. وتعكس مذكرات التفاهم هذه قوانين العمل والتعاقد الإماراتية، كما تحدد أحكام التعاون بين الحكومات، بما في ذلك في مجال تبادل الزيارات والتشاور المتبادل، ومشاركة المعلومات وتطوير المعرفة، وذلك بشكل خاص في ما يتعلق بتوفير فرص العمل. وتعتمد دولة الإمارات في العادة إلى إنشاء لجان مشتركة بين الحكومات تكون معنية بتنفيذ مذكرات التفاهم، لمراجعة فرص العمل ومدى توفر المهارات المناسبة في الدولة النظيرة؛ وتفسير الأحكام؛ وتسوية أي صعوبات قد تطرأ أثناء التنفيذ. وتتماشى مذكرات التفاهم هذه مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها من قبل دولة الإمارات.

ترى الحكومة الإماراتية أن مسارات الهجرة النظامية يجب أن تعتبر أساسية لمعالجة دوافع الهجرة، وذلك نظراً إلى المزايا الإنمائية التي تعود على المجتمعات والدول المرسلة للعمالة. وتحد السياسات المفتوحة التي تتبعها دولة الإمارات أيضاً من ضغوط الهجرة على بلدان مستقبلة أخرى، وذلك من خلال توفير الفرص للعمال الذين قد يسعون في خلاف ذلك إلى الهجرة غير النظامية إلى بلد آخر.

وتتيح دولة الإمارات للناجين من الإتجار بالبشر والعنف القائم على نوع الجنس الفرصة للتقدم بطلب للحصول على تأشيرة عمل وتسوية وضع إقامتهم في الحالات المنطبقة. ويتمتع الأفراد المتواجدون في دولة الإمارات بموجب تأشيرة سياحية والذين يحصلون على وظيفة، بالأهلية لتغيير وضع إقامتهم بالتماضي مع الشروط المحددة أعلاه. كذلك، فقد اعتمدت دولة الإمارات مؤخراً المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، الذي يسمح للعمال الذين يتعرضون للاستغلال، بإنهاء عملهم والإبلاغ بالحالة، وذلك من دون المساس بحقوقهم، وبالتقدم بطلب للحصول على تصريح عمل جديد مع صاحب عمل آخر.

الهدف 6: تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق

تتخذ دولة الإمارات إجراءات مهمة لضمان مراعاة العدل والأخلاقيات في عمليات الاستقدام، ولحماية العمال من الممارسات غير الأخلاقية الناتجة عن التوظيف الدولي العابر للحدود بطبيعته، ومن بينها مثلاً الدفع مقابل الاستقدام واستبدال العقود، وهما ممارستان غير قانونيتين بموجب القانون الإماراتي. تحظر التشريعات الإماراتية على مكاتب الاستقدام المرخصة طلب أو قبول أي رسوم من العمال. تم إدخال هذا التشريع تاريخياً من خلال قانون العمل لسنة 1980، وقد أعيد التأكيد عليه بانتظام منذ ذلك الحين من خلال القرار الوزاري رقم 52 لسنة 1989، والقرار الوزاري رقم 1283 لسنة 2010، وقرار مجلس الوزراء رقم 40 لسنة 2014، والقرار الوزاري رقم 764 لسنة 2015، والقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة، والرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل.

وفي تنفيذ هذا التشريع، وفي ما خص ممارسات الاستقدام، تركز وزارة الموارد البشرية الإماراتية بشكل كبير على ضمان شفافية عقود عمل العمال المهاجرين قبل التوظيف والمغادرة، وذلك للسماح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قبول أو رفض العرض المقدم لهم في دولة الإمارات. وقد اعتمدت الدولة في هذا السياق سلسلة من التدابير، من بينها: (أ) إلزام صاحب العمل بإبلاغ العامل (العاملة) بشروط العمل قبل مغادرته/مغادرتها البلاد (عرض العمل)؛ (ب) اعتماد عقد موحد وتسجيله في قاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية؛ (ج) التحقق من قبل الوزارة من أحكام العقد الموحد لضمان تماثيه مع شروط عرض العمل؛ (د) ترجمة العقد الموحد إلى ثلاث لغات (العربية، الإنكليزية، واللغة الأم للعامل) وإلى إحدى عشرة لغة من أكثر اللغات شيوعاً بين العمال المهاجرين؛ و(هـ) حظر قيام أي من الطرفين بتعديل أي بنود معتمدة في العقد الموحد من دون إذن صريح من الوزارة. وسوف يتم تعديل أي أوجه تضارب يجري تحديدها بما يصب في صالح العامل.

عام 2017، اتخذت الحكومة الإماراتية القرار بتشديد الرقابة على استقدام عمال الخدمة المساعدة من الخارج وبوضع قيود على المكاتب التي تقدم هذه الخدمات. نتيجةً لذلك، انحصر استقدام عمال الخدمة المساعدة من الخارج، منذ عام 2018، بمكاتب استقدام معتمدة ومرخصة،

ناشئة عن شراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى درجة عالية من التنظيم، وذلك بما يتوافق مع قانون عمال الخدمة المساعدة لسنة 2017. وتتخذ الحكومة الإماراتية بانتظام تدابير لتعليق تراخيص مكاتب استقدام عمال الخدمة المساعدة المخالفين، وقد تم مثلاً سحب تراخيص عائدة لأربعة وثمانين مكتباً عام 2021. ويعكس ارتفاع عدد التراخيص المسحوبة تشديد شروط الترخيص ومراقبة الامتثال.

يعتبر تسهيل التوظيف العادل والأخلاقي أيضاً من المجالات التي تركز عليها أنشطة دولة الإمارات على المستوى الإقليمي، حيث تم إيلاء اهتمام كبير لها في إطار حوار أبو ظبي. وعلى سبيل المثال، فقد كلفت دولة الإمارات في عام 2014، وكجزء من مشاركتها في حوار أبو ظبي، المنظمة الدولية للهجرة بإجراء دراسة حول ممارسات التوظيف في ممري هجرة العمالة كيرالا-الإمارات العربية المتحدة ونيبال-الإمارات العربية المتحدة. أظهرت الدراسة أن أعداداً كبيرة من العمال أبلغوا عن وجود تباينات بين عروض العمل وعقود العمل المقدمة لهم، كما أشارت إلى أهمية تعزيز الشفافية والحوار بين أصحاب المصلحة.

وفي وقت لاحق، جرى العمل، في سياق حوار أبو ظبي، مع الدول المرسلّة للعمالة لتحسين ممارسات الاستقدام. فعلى سبيل المثال، شاركت دولة الإمارات في مشروع تجريبي مع حكومة الفلبين لوضع واختبار نموذج استقدام بديل، بهدف إتاحة الرقابة الحكومية المشتركة على عملية الاستقدام ومراقبتها بين البلدين. وتمثل الهدف من البرنامج التجريبي في تحديد مدى مساعدة الرقابة الحكومية والمراقبة المعززة في الحد من الممارسات الخاطئة في استقدام العمال من الخارج، من خلال معالجة قضايا من بينها الشفافية، والموافقة المستنيرة، والدفع مقابل الاستقدام، واستبدال العقود. وسعى البرنامج التجريبي كذلك إلى إنشاء منصة يتم فيها دمج سبل أخرى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك توفير البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه وتوثيق المهارات والاعتراف المشترك بها.

الهدف 7: معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها

تضم دولة الإمارات عدداً من المنظمات التي توفر خدمات تركز على حماية الأفراد المعرضين للاستغلال والاتجار.

ومن بينها مثلاً مراكز "إيواء" المخصصة لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. أنشئ مركز أبو ظبي للإيواء والرعاية الإنسانية "إيواء" الأول عام 2008 في أبو ظبي، وهو تابع لدائرة تنمية المجتمع، ويتولى مسؤولية توفير الرعاية والمأوى الآمن والخدمات الصحية والرعاية النفسية لضحايا الاتجار بالبشر وأنواع أخرى من العنف الأسري.

وتتضمن مسؤوليات المركز، تطوير برامج توعية لمنع الاتجار بالبشر، بالتنسيق مع منظمات أخرى ذات صلة.

وفي دبي، تقدم مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال خدمات مماثلة للنساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري وسوء المعاملة والاتجار بالبشر. أنشئت المؤسسة عام 2007 لتوفير خدمات الحماية والدعم للضحايا، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهي تقدم خدمات مجانية، بما في ذلك خط المساعدة، والمأوى الآمن، وخدمات إدارة الحالات، والرعاية الطبية، والدعم النفسي، والإرشاد، والمساعدة القانونية والقنصلية وفي مجال الهجرة. وتتضمن خدمات الدعم الثانوية لتعليم الأطفال، والأنشطة الترفيهية، والخدمات المهنية، والتدريب على المهارات.

وتُقدّم خدمات مماثلة أيضاً في إمارة الشارقة، من خلال مركز حماية المرأة التابع لدائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة والذي يقدم خدمات وإرشادات اجتماعية ونفسية وقانونية. وتقدم دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة أيضاً استشارات أسرية من خلال موقعها على شبكة الإنترنت.

تُقدّم هذه الخدمات بغض النظر عن الجنسية أو وضع الإقامة. وبالإضافة إلى هذه المراكز، فثمة العديد من مراكز الدعم الاجتماعي التي تعمل تحت إشراف شرطة أبو ظبي وتعتني برعاية ضحايا الإتجار بالبشر. ففي دبي، تعمل الإدارة العامة لحقوق الإنسان على توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لضحايا الإتجار بالبشر، وتقدم خدمات مثل المأوى والتأشيرات المؤقتة وتذاكر العودة إلى الوطن.

ويسهل خط ساخن وطني خاص، الإبلاغ عن حالات الإتجار بالبشر ويمكن الضحايا من طلب الحماية من السلطات المختصة على مستوى الدولة وعلى مستوى الإمارات المحلية من خلال الاتصال على 800SAVE. يتلقى المكالمات موظفون مؤهلون ويجيبون عليها بعدة لغات، بما في ذلك العربية والإنكليزية والأوردو والروسية. وقد عملت وزارة الداخلية على تطوير تطبيق ذكي خاص بالأطفال باسم "حماتي". ويمكن الإبلاغ عن حالات التحرش وسوء معاملة الأطفال كذلك عبر الخط الساخن 116111، وعبر الموقع الإلكتروني moi-cpc.ae.

علاوةً على ذلك، فقد أطلقت القيادة العامة لشرطة دبي برنامج "موظف سعيد... مجتمع سعيد"، الذي يركز على حماية ورعاية العمال المهاجرين، والذي يمكن من خلاله تقديم شكاوى متعلقة بالظروف الاستغلالية، بما في ذلك أي شكل من أشكال الإتجار بالبشر. ويقدم البرنامج أيضاً عدداً من الخدمات للعاملين بالشراكة مع القطاع الخاص.

وتخضع التشريعات المتعلقة بإدارة العمالة وظروف العمل لمراجعة منتظمة بهدف التحديد والمعالجة الفعالة لنقاط الضعف والانتهاكات المتعلقة بمكان العمل التي يتعرض لها العمال المهاجرون من جميع مستويات المهارات. وقد تم استحداث القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة بهدف وضع إطار عمل يحكم علاقات العمل في المنازل. أكد القانون على عدد من الحقوق الأساسية لعمال الخدمة المساعدة وأنشأ نظاماً جديداً لاستخدام ونشر عمال الخدمة المساعدة بهدف تقليل مخاطر استبدال العقود والدفع مقابل الاستخدام. كذلك، فقد قامت الحكومة الإماراتية بمراجعة أنظمة العمل للقطاع الخاص في عام 2021، واستحدثت المرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل. أمّن القانون قدرأً أكبر من المرونة للعمال، وذلك من خلال إدخال أنواع جديدة من تصاريح العمل، وتحقيق الاتساق في عدد من الشروط التنظيمية. وعزز القانون أيضاً تدابير الحماية ضد التمييز. وفي مراجعة واستحداث هذه التغييرات التشريعية، تعمل دولة الإمارات بشكل وثيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

حدد القانون الاتحادي لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة، بالتفصيل مسؤوليات مكاتب الاستقدام تجاه عمال الخدمة المساعدة. تبدأ هذه المسؤوليات قبل مغادرة العامل لبلده الأصلي، حيث يتعين على مكتب الاستقدام العمل حصراً مع مكاتب استقدام معتمدة ومرخصة في الخارج، واتخاذ الخطوات المناسبة للتحقق من عمر العامل ومن تلقيه نسخة من عرض العمل ذي الصلة وإطلاعها على أحكامه وشروطه قبل المغادرة. وعند وصول العامل إلى دولة الإمارات، وقبل توقيعها على عقد مع صاحب عمل، تشمل مسؤوليات مكتب الاستقدام استقبال العامل في المطار، وتوفير السكن والطعام اللائقين، وضمان حمايته من أي أذى أو ضرر، وتزويده بمعلومات تتعلق بحقوقه وواجباته كعامل في دولة الإمارات، بالإضافة إلى التحقق من تغطية كافة التكاليف من قبل صاحب العمل. يحظر على المكتب السعي لاسترداد تكاليف الاستقدام من العامل.

وتشمل آليات الحماية الرئيسية الأخرى التي تعتمدها الحكومة الإماراتية لتعزيز الحماية والحد من نقاط الضعف في الهجرة، نظام حماية الأجور ونظام التأمين "تأمين". ويقدم الهدف 22 مزيداً من المعلومات حول هذه الآليات وسواها.

الهدف 8: إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين

تحرص السلطات الإماراتية على التنسيق المنتظم مع السفارات والقنصليات القائمة في دولة الإمارات، ومع السلطات الحكومية في عواصم نظيراتها من الدول، بشأن مسألة المهاجرين المفقودين. وتقدم دولة الإمارات المساعدة اللازمة للتعرف على الأشخاص المفقودين وتحديد أماكنهم وتحتفظ

بتفاصيل وإحصاءات عن الأشخاص المفقودين. لذا، فإن أقارب وأصدقاء الأشخاص المفقودين مدعوون لمشاركة أكبر قدر ممكن من المعلومات مباشرة مع الشرطة وخفر السواحل والسلطات الأخرى ذات الصلة. وسوف تقوم هذه السلطات بالتنسيق الوثيق مع حكومة البلد الأصلي للشخص المفقود لضمان توفير المعلومات للعائلات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب. وتعمل أجهزة الشرطة على مستوى الإمارات المحلية، إلى جانب خفر السواحل الإماراتي بانتظام مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمتمتعة بالخبرة في مجال الأشخاص المفقودين وتقديم الدعم لها.

الهدف 9: تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين

تلتزم دولة الإمارات بمكافحة الإتجار بالبشر، وهي التي كانت سباقة في مكافحة تهريب المهاجرين على مستوى العالم.

أنشأ القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 (المعدل بالقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2015) المبادرات الرسمية لدولة الإمارات لمكافحة الإتجار بالبشر محلياً، ولتعزيز دورها في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على جرائم الإتجار بالبشر. ويعرّف القانون الإتجار بالبشر على أنه تجنيد أو نقل أو ترحيل أو إيواء أو استقبال الأشخاص بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة، أو استغلال النفوذ، أو إساءة استغلال حالة الضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لتلبي موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، بغرض الاستغلال.

بحسب القانون، يشمل الإتجار بالبشر جميع أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال دعارة الغير، والسخرة، والعمل القسري، والإتجار بالأعضاء، والخدمة قسراً، والاسترقاق، والتسول، والممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد. ويضمن القانون معاقبة كل من علم بارتكاب جرائم الإتجار بالبشر ولم يبلغ السلطات المختصة، ويعاقب بغرامة لا تقل عن 100,000 درهم إماراتي وبالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات كل من ارتكب جرائم الإتجار بالبشر. إلا أن هذه العقوبة تُرفع إلى السجن في حال وجود ظروف مشددة، بما في ذلك تأسيس، أو إدارة، أو تنظيم شبكة تهريب؛ أو إذا كان الضحية امرأة أو طفلاً أو معاقاً؛ إذا ارتكبت الجريمة عن طريق الخداع أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ إذا ارتكبت الجريمة من قبل شخصين أو أكثر أو جماعة مسلحة؛ إذا كان الشخص عضواً في منظمة إجرامية أو شارك في أعمالها؛ إذا كان مرتكب الجريمة زوجاً للضحية أو كانت له سلطة عليه/علها؛ إذا كان مرتكب الجريمة موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة؛ أو إذا كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني.

الهدف 10: منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية

الإمارات العربية المتحدة هي من الدول الموقعة على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد صادقت دولة الإمارات على البروتوكول في عام 2009.

بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 (لمزيد من التفاصيل، انظر أعلاه)، أنشأت دولة الإمارات اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. أنشئت اللجنة لتطبيق نهج الحكومة بأسرها في قضية الإتجار، وهي تضم ممثلين من وزارات الحكومة الإماراتية، بما في ذلك وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة تنمية المجتمع، ووزارة الصحة ووقاية المجتمع، والأمن الوطني، وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي.

اللجنة مكلفة بعدد من الأهداف الرئيسية، ومن بينها دراسة ومراجعة تشريعات الإتجار بالبشر بهدف تعزيز وتأمين الحماية اللازمة وفقاً للمعايير الدولية؛ إعداد تقارير عن الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لمكافحة الإتجار بالبشر بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى في الدولة؛ ودراسة تقارير أفضل الممارسات المتعلقة بالإتجار بالبشر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق توصياتها. كما تعمل اللجنة على تعزيز الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالإتجار بالبشر من خلال مؤتمرات وندوات وكتيبات وتدريبات، وتشارك في مؤتمرات ومنتديات دولية متعلقة بمكافحة الإتجار بالبشر، لتحديد

موقف دولة الإمارات من المناقشات الدولية ذات الصلة. وفي عام 2020، وصلت رسائل اللجنة المتعلقة بالإتجار إلى أكثر من 1,600,000 شخص في دولة الإمارات.

نفذت اللجنة استراتيجية من خمس نقاط لمكافحة الإتجار، تشمل: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، والحماية، وتعزيز التعاون الدولي، وكثفت جهودها لتوفير الرعاية الصحية والقانونية للضحايا ودعم رفاههم النفسي أثناء جائحة كوفيد-19.

يشكل تعزيز التعاون الدولي جزءاً رئيسياً من استراتيجية اللجنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقعت دولة الإمارات مذكرات تفاهم عديدة بشأن التعاون في مكافحة الإتجار بالبشر وحماية ضحاياه. وتحدد مذكرات التفاهم هذه أطر ومجالات التعاون بين الطرفين، وتركز على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. أما الدول التي وقعت دولة الإمارات مذكرات تفاهم معها، فهي أرمينيا، وأستراليا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، والهند، وإندونيسيا، والفلبين، وتايلاند، لتغطي بذلك نسبة كبيرة من العمال المهاجرين في دولة الإمارات.

أما على المستوى متعدد الأطراف، فقد شاركت دولة الإمارات عام 2010، في تأسيس مجموعة "أصدقاء متحدون ضد الإتجار بالبشر" التي عقدت اجتماعاتها الأولى على هامش الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتهدف المجموعة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق وتوحيد الجهود على الصعيد العالمي، للمساعدة في مكافحة الإتجار بالبشر. واستضافت دولة الإمارات أيضاً الدورة الثانية من المنتدى الحكومي لمكافحة الإتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط، في 19-20 أكتوبر 2020، بمشاركة العديد من الدول، بالإضافة إلى ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة. ويعتبر المنتدى منصة مهمة لمناقشة الجهود المتعلقة بمكافحة الإتجار، والتحديات بما في ذلك تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وتشارك دولة الإمارات كذلك، في اجتماعات فريق العمل المعني بالإتجار بالبشر المنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. وقد شاركت بانتظام في اجتماعات عملية بالي، وسهلت التبادل المنتظم للمعلومات بين عملية بالي وحوار أبو ظبي.

الهدف 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة

تحافظ دولة الإمارات على سلامة حدودها من خلال التطبيق المتكامل للتكنولوجيا وجمع المعلومات الاستخباراتية وتنمية القدرات البشرية. وتشمل الكيانات المشاركة في إدارة الحدود، الهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود والمناطق الحرة، بالإضافة إلى مجموعات وكيانات اتحادية أخرى من الإمارات السبع. وتماشياً مع رؤية الإمارات 2030، تعتبر الاستثمارات في التطبيقات التكنولوجية المطورة محلياً ضرورة لأمن حدود الدولة، حيث أنها تضمن حماية الحدود البرية والساحلية فضلاً عن سيادة المجال الجوي. وتسهل هذه الاستثمارات أمن وسرعة عبور المسافرين الشرعيين للحدود الدولية إلى دولة الإمارات. ويشمل ذلك تقنية البوابات الذكية في بعض مطارات دولة الإمارات، والتي تتكامل مع نظام الهوية الإماراتية للمواطنين والمقيمين.

عملت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ بشكل تعاوني لتعزيز القدرات البشرية، بما في ذلك من خلال شراكة عقدتها مؤخراً مع المركز الوطني لمكافحة الجرائم الاقتصادية في المملكة المتحدة لتشديد المراقبة على الحدود.

الهدف 12: تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب

يسهل وصول المهاجرين المحتملين من العمال في جميع أنحاء العالم، إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات الهجرة كشروط الدخول، والقبول، والإقامة، والعمل، والدراسة وغيرها من الأنشطة، وذلك بلغات متعددة بينها العربية والإنكليزية. فعلى سبيل المثال، يتضمن الموقع الإلكتروني

u.ae معلومات وروابط للمستخدمين الباحثين عن معلومات إضافية بشأن التأشيرات، وبطاقة الهوية الإماراتية، وشروط الدخول، والوصول إلى الوظائف، والتعليم، واكتساب المهارات، فضلاً عن الرعاية الصحية والسكن والعدالة. ويتمشى ذلك مع الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لتقديم خدمات رقمية متقدمة، يمكن الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية دولة الإمارات للخدمات الحكومية وفي سياسة المنصة الرقمية الموحدة، وسياسة التعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية.

تشمل الخدمات المتعلقة بالهجرة والمتوفرة عبر الإنترنت ما يلي: إصدار تصريح دخول؛ إصدار وتجديد تصريح إقامة؛ إصدار وتجديد تصريح عمل؛ إصدار وتجديد عقد عمل؛ وإصدار وتجديد بطاقة هوية إماراتية. وتتوفر هذه الخدمات من خلال موقع Smartservices، وأيضاً من خلال تطبيق محمول، باستخدام الهوية الرقمية (وهي خدمة تعريف رقمية متاحة للاستخدام من قبل المواطنين والمقيمين والزائرين).

وضعت دولة الإمارات تدابير متعددة للمساعدة في الفرز والتقييم والإحالة، وقد تم تطويرها بدعم من اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر ويتم تنفيذها بما يتماشى مع أفضل الممارسات لتسهيل الدخول والخروج من دولة الإمارات. وتشمل هذه التدابير:

- استخدام أنظمة العدالة الجنائية ومنظومة الإنترنت العالمية للاتصالات الشرطية للتحقق من الأفراد عند نقاط الدخول
- استخدام تقنية مسح قزحية العين وبصمة الإصبع لتحديد الأشخاص المطلوبين، بالإضافة إلى نظام التعرف على الوجه، لضمان التطابق بين ملامح الوجه والصور الشخصية على جوازات السفر
- استخدام أحدث المعدات لكشف الاحتيال عند نقاط الدخول
- تطوير أنظمة تصاريح دخول ومعايير كفالة مرتبطة بالعلاقات الأسرية أو بالغرض من القدوم إلى دولة الإمارات، للحد من حوادث الإتجار بالبشر
- الإلزام باستخراج جوازات سفر مستقلة للأطفال، بدلاً من شملهم في وثائق سفر والديه، لتوفير حماية إضافية ضد الاستغلال
- منع الأشخاص المضافين إلى تأشيرات زيارة أخرى من دخول دولة الإمارات
- تعمل وزارة الداخلية والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية باستمرار على تحسين المهارات والكفاءات للموظفين المعنيين بالفرز والتقييم من خلال دورات وورش عمل متخصصة

تعمل السلطات الإماراتية بشكل وثيق مع مركز أبو ظبي للإيواء والرعاية الإنسانية، ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، ومركز حماية المرأة في الشارقة، ومؤسسة حماية للمرأة والطفل في عجمان، وجمعية الإمارات لحقوق الإنسان، وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي، ومع حكومات نظيراتها من الدول، للتعامل مع الأفراد المعرضين للخطر بشكل خاص، بما في ذلك الأطفال المعرضون لخطر الاستغلال. وقد شارك ممثلو هذه المنظمات بانتظام في المنتديات الدولية إلى جانب المسؤولين الحكوميين الإماراتيين وهم يضطلعون بدور نشط في المساعدة على رسم السياسة.

الهدف 13: عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كإجراء أخير، والعمل على إيجاد بدائل

تتم إعادة المهاجرين غير المتمتعين بحق البقاء في دولة الإمارات إلى بلدانهم الأصلية، مع التركيز على تشجيع العودة الطوعية، بدلاً من العودة القسرية. ومع ذلك، فإن دولة الإمارات تتمتع بإطار تنظيمي يمنح المهاجرين فرصاً مهمة لتسوية أوضاع إقامتهم، وبتتيح للغالبية العظمى من الراغبين في البقاء في دولة الإمارات فرصة القيام بذلك. وحتى وقت قريب، كانت دولة الإمارات تمنح الأفراد الذين تنتهي مدة تصاريح عملهم، فترة سماح من ثلاثين يوماً للعثور على وظيفة بديلة، أو مغادرة البلاد، أو مواجهة غرامات بسبب تجاوز مدة تأشيرتهم. إلا أن شهر سبتمبر 2021، شهد إعلاناً تمديد فترة السماح حتى 180 يوماً قبل انقضاء فترة حق الفرد في البقاء. ويهدف هذا الإعلان إلى مساعدة دولة الإمارات على الاحتفاظ بالمهارات الأساسية، ولكنه مفيد أيضاً للأفراد الذين يقعون في وضع غير نظامي في خلاف ذلك. أما في حال وقوع الأفراد في وضع غير نظامي، فيفرض

نظام الهجرة الإماراتي غرامة بقيمة 25 درهماً إماراتياً في اليوم خلال الأشهر الستة الأولى، وبقيمة 50 درهماً إماراتياً في اليوم خلال الأشهر الستة التي تليها، وبقيمة 100 درهم إماراتي في اليوم بعد مرور عام أو أكثر. وكما في عام 2018، أصدرت دولة الإمارات قرارات عفو للمهاجرين غير النظاميين، سمحت لهم بموجها بمغادرة البلاد أو تسوية أوضاعهم من دون مواجهة غرامات.

وخلال جائحة كوفيد-19، اتخذت الدولة إجراءات مهمة لضمان عدم وقوع العمال المهاجرين في وضع غير نظامي نتيجة فقدان الوظائف. وتمثل أول هذه الإجراءات في الحد من مخاطر فقدان الوظائف والسعي إلى تأمين وظائف بديلة للعمال المهاجرين العاطلين عن العمل. حددت الأنظمة سلسلة من الخطوات السابقة للتسريح، بما في ذلك العمل عن بعد، والإجازة مدفوعة الأجر، والإجازة غير مدفوعة الأجر، وتخفيض الراتب. وقد ألزم أصحاب العمل الذين قاموا بتسريح العمال أو إرسالهم في إجازة غير مدفوعة الأجر، بتسجيل هؤلاء العمال في منصة سوق العمل الافتراضي لدولة الإمارات، وهي منصة تديرها الحكومة، لمطابقة الوظائف والعمال واستقدامهم. ومن خلال المنصة، وجد 109,784 عاملاً مصادر توظيف بديلة في الفترة الممتدة بين يناير وأغسطس 2020. وقامت دولة الإمارات كذلك تلقائياً بتمديد جميع تأشيرات الإقامة المنتهية الصلاحية لفترة طويلة خلال الجائحة، لضمان عدم وقوع أي شخص في وضع غير نظامي نتيجة الجائحة. واتخذت الحكومة الإماراتية ترتيبات لضمان توفير الخدمات المختلفة المتعلقة بالوضع القانوني للعمال عبر الهاتف وعبر الإنترنت، من دون إلزامية الحضور الشخصي. وتم رفع جميع العقوبات المرتبطة بعدم تجديد التأشيرات المنتهية الصلاحية كما تم تعليق العمل مؤقتاً بفحص اللياقة الصحية كشرط لتجديد التأشيرة.

في فترة الجائحة، نسقت دولة الإمارات مع دول المنشأ للسماح للعمال المهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم بالقيام بذلك. لم تتم إعادة أي عامل مهاجر قسراً نتيجة للجائحة، وقد عاد الكثيرون منهم منذ ذلك الحين للاقامة مرة أخرى في دولة الإمارات.

الهدف 14: تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة

تستثمر دولة الإمارات موارد مهمة في تقديم المساعدة القنصلية للمواطنين الإماراتيين في الخارج، ولها شبكة واسعة من البعثات القنصلية في جميع أنحاء العالم، حيث تنتشر سفاراتها في 99 دولة إلى جانب مكاتب قنصلية أخرى، وذلك من أجل حماية حقوق ومصالح مواطنها في جميع الأوقات. وتلعب هذه البعثات القنصلية أيضاً دوراً رئيسياً في توفير المعلومات والخدمات للمهاجرين المحتملين.

تسهل وزارة الخارجية والتعاون الدولي التواصل مع مواطني دولة الإمارات في الخارج من خلال خدمة "تواجدي"، وتقدم لهم المساعدة وتعمل على تنسيق إعادتهم في حالات الطوارئ أو الأزمات. وعند الوصول إلى بلد المقصد، يتلقى المواطنون المشتركون في خدمة "تواجدي" رسالة نصية قصيرة على رقم هاتفهم الإماراتي المسجل، تحتوي على أرقام هواتف لحالات الطوارئ.

وتوفر وزارة الخارجية والتعاون الدولي كذلك تأمين السفر الدولي للحالات الصحية الطارئة التي قد يتعرض لها المواطن خلال وجوده في الخارج. ويخضع برنامج التأمين - "مسافر" - لإدارة الشركة الوطنية للضمان الصحي، ضمان، ويهدف إلى تجنب المواطنين وأفراد أسرهم تكبد نفقات غير متوقعة نتيجة حالات صحية طارئة في الخارج. ويغطي البرنامج تكاليف علاج الحالات الصحية الطارئة في أي مرفق صحي دولي، كما يغطي خدمات الطوارئ الطبية للمرضى الداخليين والخارجيين. بموجب البرنامج، يبلغ قسط التأمين السنوي 399 درهماً إماراتياً للبالغين (19 عاماً وما فوق) و250 درهماً إماراتياً للأطفال (18 عاماً وما دون). يسري برنامج "مسافر" لمدة سنة وينطبق على جميع رحلات السفر بشرط ألا تتجاوز كل رحلة مدة 90 يوماً.

وتتوفر خدمة تجديد جوازات السفر الإماراتية في مطارات دبي والشارقة وأبو ظبي، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. في حال تلف أو فقدان أو انتهاء صلاحية جواز السفر أثناء تواجد المواطن في الخارج، يمكنه الاتصال بسفارة دولة الإمارات في البلد الذي يتواجد فيه، حيث تعمد وزارة الخارجية والتعاون الدولي إلى إصدار "وثيقة عودة" أو جواز طوارئ.

تعمل البعثات الخارجية لدولة الإمارات بشكل نشط وبشراكة وثيقة مع سلطات البلد الذي تتواجد فيه لضمان رفاه المواطنين في الخارج. وتعمل البعثات أيضاً على توفير تأشيرات الدخول إلى دولة الإمارات لحاملي جوازات سفر لدول غير مؤهلة للحصول على تأشيرات عند الوصول.

الهدف 15: تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية

تعمل دولة الإمارات على ضمان عدم استبعاد أي شخص من الرعاية الصحية أو التعليم، كما توفر موارد كبيرة للمنظمات التي تلي الاحتياجات الأساسية للمهاجرين الضعفاء، بغض النظر عن وضعهم.

ويتوفر العلاج الطبي للحالات الطارئة في المستشفيات الحكومية في دولة الإمارات، بغض النظر عن القدرة على الدفع، ولا يُحرم المرضى على الإطلاق من الحصول على الرعاية الطارئة. وقد وضعت كل إمارة قواعد خاصة لتوفير الضمان الصحي. مثلاً على ذلك، يلزم قانون الضمان الصحي في إمارة دبي جميع المقيمين ومُعالجهم بالتمتع بمستوى تغطية يساوي أو يتخطى الحد الأدنى المحدد من قبل هيئة الصحة بدبي. وتقع مسؤولية توفير الضمان الصحي على عاتق صاحب العمل، حيث أن القانون يلزم صاحب العمل بتغطية تكلفة توفير الضمان الصحي لموظفيه، ولا يجيز له السعي لاستردادها منهم. وتطبق قوانين مماثلة في أبو ظبي، مع استثناء واحد يتمثل في فرض تغطية تكاليف ضمان الشخص المُعالج الرابع (ومن بعده)، فيما تختلف القواعد في الإمارات الأخرى. وبموجب القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 (بشأن عمال الخدمة المساعدة)، يقع على عاتق أصحاب العمل تغطية تكاليف الضمان الصحي لجميع عمال الخدمة المساعدة.

خلال جائحة كوفيد-19، اتخذت دولة الإمارات القرار بتوفير علاج الفيروس مجاناً للجميع، بغض النظر عن وضع الإقامة أو التغطية التأمينية. يتم تقديم العلاج من دون تمييز، حيث يستفيد المقيمون والمواطنون وغيرهم من إمكانية تلقيه على أيدي الأطباء أنفسهم وفي المستشفيات نفسها وبالأدوية نفسها. وتُجرى الاختبارات مجاناً لجميع الأشخاص الذين يعانون من أعراض كوفيد-19، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد ركزت الحملات الرئيسية بشكل خاص على إجراء اختبارات مجانية ومنتظمة للمجتمعات الضعيفة، بما في ذلك العمال المهاجرون ذوو الدخل المنخفض والذين يقيمون في أماكن مكتظة. وقد أُجريت هذه الاختبارات بغض النظر عن جنسية العمال أو وضع إقامتهم، كما ألزم أصحاب العمل بالاستمرار في توفير الاحتياجات الأساسية للعمال أثناء فترة الجائحة، بما في ذلك الطعام والسكن والكهرباء وما إلى ذلك، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي، إلى حين عثورهم على وظائف بديلة.

كذلك، فقد أطلقت دولة الإمارات حملة تلقيح شملت الجميع من دون تمييز، وكانت واحدة من أسرع الحملات وأكثرها نجاحاً في العالم. وتتوفر خمسة أنواع من اللقاحات ضد كوفيد-19 في دولة الإمارات، وهي: سينوفارم، وفايزر-بيونتك، وأكسفورد-أسترازينيكا، وسبوتنيك، وموديرنا. وتوفر الدولة هذه اللقاحات مجاناً ومن دون الحاجة إلى حجز موعد، في معظم مراكز التلقيح والعيادات.

تتمتع دولة الإمارات بنظام تعليمي رائد يشمل مؤسسات للتعليم قبل المدرسي، والتعليم الابتدائي، والثانوي، والعالي والإضافي. ويتم توفير التعليم في المدارس الحكومية مجاناً لمواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي. ويجوز لغير المواطنين الانتساب إلى المدارس الحكومية مقابل دفع رسوم محددة. وتقدم المدارس الخاصة الخاضعة لأحكام الأنظمة الإماراتية التعليم أيضاً بتكاليف متفاوتة لأفراد عائلات المقيمين. أما للعاجزين عن تحمل الرسوم، فثمة عدد من البرامج الخيرية التي تضمن وصول الأطفال إلى التعليم، ومن بينها مثلاً صندوق عبد العزيز الغرير لتعليم اللاجئين، الذي قدم، وبالتنسيق مع الهلال الأحمر الإماراتي، منحة بقيمة 25 مليون درهم إماراتي لتعليم حوالي 400 طفل يقيمون مؤقتاً في دولة الإمارات بعد الفرار من النزاعات أو الكوارث في بلدانهم الأصلية.

وتسهم منظمات إماراتية أيضاً مساهمة كبيرة في تعليم الأطفال اللاجئين في جميع أنحاء العالم، ومنها مثلاً مؤسسة دبي العطاء التي شاركت في إطلاق

صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، الذي يمول التعليم في حالات الطوارئ. وقد أصبحت دبي العطاء، ومن خلال تقديم ما مجموعه 6.8 مليون دولار أمريكي للصندوق على مدى أربعة أعوام، مساهماً مالياً رئيسياً فيه، وهي تعمل مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لتلبية احتياجات التعليم في حالات الطوارئ حول العالم.

الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين

تولي دولة الإمارات، وباعتبارها واحدة من أكثر المجتمعات تنوعاً في العالم، اهتماماً كبيراً للتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المقيمة فيها، وقد حلت في المرتبة السابعة في مؤشر التماسك الاجتماعي لعام 2020، وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، وفي المرتبة الحادية عشرة في مؤشر التماسك مع الأقليات، بحسب تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد). كذلك، فقد صنّف تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية دولة الإمارات في المرتبة الحادية عشرة في مؤشر المرونة والقدرة على التكيف.

في عام 2016، أنشأ مجلس الوزراء الإماراتي وزارة التسامح والتعايش. وفي العام نفسه، أطلق المجلس أيضاً البرنامج الوطني للتسامح لترسيخ قيم التسامح والتعايش ومكافحة مظاهر التمييز في السلوكيات والمعتقدات. ويحدد البرنامج الوطني للتسامح خمسة أهداف رئيسية:

- تعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح
- ترسيخ دور الأسرة في بناء المجتمع
- تعزيز التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصب والتطرف
- إثراء المحتوى العلمي والثقافي
- المساهمة في الجهود الدولية لتعزيز التسامح وإبراز الدور الرائد للدولة في هذا المجال

وأطلقت دولة الإمارات العديد من المبادرات لتسهيل التسامح والتعايش. وعلى سبيل المثال، فقد شهد شهر ديسمبر 2018، إعلان عام 2019 عاماً للتسامح. وتمثلت أهداف عام التسامح في تعميق قيم التسامح والتعايش بين الثقافات؛ وترسيخ مكانة دولة الإمارات كعاصمة عالمية للتسامح؛ وتنفيذ برامج ثقافية عديدة والمساهمة في بناء مجتمعات متسامحة؛ والتركيز على الأهداف الموجهة نحو التشريعات والسياسات والتي تساهم في الحوار بين الثقافات والأديان؛ وتعزيز التسامح من خلال وسائل إعلامية ومبادرات هادفة. وترعى وزارة التسامح والتعايش كذلك مهرجاناً سنوياً للتسامح يمتد على سبعة أيام، ويكون مناسبة وطنية للاحتفال بـ"اليوم الدولي للتسامح" ولتعزيز القيم الأساسية. وينظّم المهرجان بالتعاون مع عدة هيئات اتحادية ومحلية وخاصة، وبمشاركة فاعلة من المجالس التنفيذية في الإمارات السبع.

وتنظم مجتمعات عديدة مراكز وأندية مجتمعية في جميع أنحاء دولة الإمارات، تتيح للأفراد الحصول على المساعدة والمشورة بشأن الهجرة والاندماج والحقوق. وقد أنشأت دولة الإمارات أيضاً مراكز مختلفة لمكافحة التطرف، ومن بينها المعهد الدولي للتسامح، ومركز "هداية"، ومركز "صواب".

الهدف 17: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة

لطالما كانت عناصر سياسة مكافحة التمييز حاضرة في المشهد التشريعي والتنظيمي لدولة الإمارات وهي تنطبق على الجميع. تم دمج هذه السياسات في عام 2015، مع استحداث المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية. يهدف القانون إلى حماية جميع المقيمين في دولة الإمارات من السلوك التمييزي وتوفير إطار تشريعي متين لتشجيع التسامح والتعايش وتقبل الآخر، إلى أي ثقافة أو ديانة انتهي. ويرمي القانون أيضاً إلى مكافحة التمييز ضد الأفراد والجماعات على أساس الدين، أو الطائفة، أو الرأي السياسي، أو العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني، كما يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان، ويحظر الجماعات أو الكيانات التي تحرض على ازدراء الأديان، فضلاً عن المؤتمرات

والاجتماعات التي يتم تنظيمها في دولة الإمارات بغرض التحريض على التمييز أو الكراهية ضد أفراد أو جماعات.

ويحدد المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، إطاراً لمنع التمييز في مكان العمل. ويحظر القانون التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الإعاقة والذي قد يكون له تأثير سلبي على التوظيف أو التوظيف المحتمل، كما يحظر إنهاء خدمة العاملات بسبب الحمل. ويلزم القانون أيضاً بتوخي المساواة بين النساء والرجال في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، معززاً بذلك القواعد التي نص عليها القانون الإماراتي في عام 2018. ويحظر القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 أيضاً التمييز ضد عمال الخدمة المساعدة على أساس العرق، واللون، ونوع الجنس، والدين، والرأي السياسي، والأصل القومي أو الاجتماعي.

وتحظر المادة (32) من قانون الجرائم الإلكترونية الذي أبصر النور مؤخراً، في عام 2021، على أي شخص إنشاء أو إدارة أو الإشراف على موقع إلكتروني بقصد الإتجار بالبشر، وتنص على عقوبات بالسجن والغرامة التي لا تقل عن 500,000 درهم ولا تزيد على 1,000,000 درهم إماراتي لمرتكبي هذه الجرائم.

ومن خلال دورها كأمين دائم لحوار أبو ظبي، بذلت دولة الإمارات جهوداً مهمة لتشجيع الحوار الإقليمي المتعلق بالتمييز بين الجنسين وتعزيز فهم الدول الأعضاء له. وشمل ذلك التكليف بإجراء بحثٍ مراعي للمنظور الجنساني، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاستناد إلى بيانات مصنفة بحسب الجنس، من أجل تحليل الاحتياجات والفرص والمساهمات الخاصة للنساء المهاجرات في الدول الأعضاء في حوار أبو ظبي.

الهدف 18: الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات

تتمتع دولة الإمارات ببنية تحتية وطنية متطورة للتعليم والتدريب. وبالإضافة إلى التعليم الابتدائي والثانوي، تضم الدولة مجموعة من المؤسسات التي توفر فرص التعليم الأكاديمي والمهني الإضافي، ومن بينها ثلاث مؤسسات عامة للتعليم العالي (جامعة الإمارات، وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا). يقتصر الانتساب إليها على مواطني دولة الإمارات، فضلاً عن عدد من الجامعات الخاصة التي توفر خدمات التعليم مقابل رسوم محددة، ومن بينها جامعة نيويورك أبو ظبي، والجامعة الأمريكية في الشارقة، وجامعة الشارقة. ويناهز عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الإضافي على أساس مستمر، 140,000 طالب. ويخضع هذا النظام لإشراف وزارة التربية والتعليم التي تتولى مسؤولية تنظيم التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات، بما في ذلك ترخيص واعتماد معاهد التعليم العالي الخاصة. وفي هذا الإطار، تعاونها هيئة الاعتماد الأكاديمي، المسؤولة عن وضع معايير البرامج الأكاديمية والحفاظ عليها، والمركز الوطني للمؤهلات، المسؤول عن تنظيم التعليم والتدريب التقني والمهني. وقد أنشأت وزارة التربية والتعليم أيضاً هيئة وطنية للبحث العلمي، لدعم الابتكار من خلال مشاركة معاهد التعليم العالي في دولة الإمارات.

وعملت دولة الإمارات أيضاً على توسيع نطاق الوصول إلى المهارات والتعلم مدى الحياة من خلال عدد من البرامج والمبادرات التي يمكن للجميع الاستفادة منها خارج إطار التعليم الرسمي، والتي تُقدّم أيضاً بما يراعي الوضع الخاص للعمال المهاجرين، بما في ذلك العمال المهاجرون ذوو المهارات المتدنية. ويشمل ذلك منصات على الإنترنت، منها أكاديمية هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية الافتراضية، التي تم إطلاقها لدعم التعلم الإلكتروني وتعزيز نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات من خلال توفير أكثر من 50 دورة تدريبية عبر الإنترنت. ونذكر أيضاً مبادرة "مليون مبرمج عربي"، وهي من مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، وتُعد أيضاً بتطوير المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجمعها علاقات شراكة مع شركات عالمية لتوفير برامج مجانية للراغبين في تحسين مهاراتهم. وحتى اليوم، التحق أكثر من 1,200,000 شخص بأحد هذه البرامج. وتشمل المبادرات الرئيسية الأخرى منصة "ابتكر"، التي تتضمن مسابقات جماعية مفتوحة المصدر مجانية للمتحدثين باللغة العربية؛ وأكاديمية "بادري" الإلكترونية، التي تقدم أيضاً مسابقات جماعية مفتوحة المصدر، مع التركيز بشكل خاص على تعليم المرأة؛ ومبادرة "مدرسة"، وهي منصة تعليم إلكتروني مجانية تتضمن 5,000 مقطع فيديو مجاني يغطي مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وهكاثون الإمارات السنوي المصمم لدمج تحليل البيانات ضمن إطار المهارات. علاوةً على ذلك، وفي فبراير 2022، أطلق صاحب

السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، "المدرسة الرقمية"، التي تضم 20,000 طالب من مصر، والأردن، والعراق، وموريتانيا، وكولومبيا، يواجهون صعوبة في الالتحاق بالمدارس النظامية. وتستهدف "المدرسة الرقمية" إلحاق مليون طالب في غضون خمسة أعوام.

نظراً إلى العدد الكبير من العمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة في الإمارات العربية المتحدة، تعمل الدولة أيضاً على التنسيق الوثيق مع البلدان الأصلية بشأن المهارات والاعتراف بها. وعلى سبيل المثال، فقد شاركت دولة الإمارات في برنامج تجريبي يديره حوار أبو ظبي، يركز على توثيق المهارات والاعتراف المتبادل بها. يسعى البرنامج إلى تحديد مدى تفوق العمال الحاصلين على شهادات توثق مهاراتهم، من حيث الإنتاجية، على نظرائهم غير الحاصلين على شهادات توثيق مهارات. وقد أدى ذلك إلى تطوير إطار عمل مشترك بين دولة الإمارات والهند بشأن الاعتراف بالمهارات، قائم على حوافز لتعزيز توظيف العمال الحائزين على شهادات توثيق مهارات، وتعترف دولة الإمارات بموجبه بمجموعة متزايدة من مؤهلات العمال الهنود في عدد من القطاعات الرئيسية. أجرى مجلس أبو ظبي للجودة والمطابقة والمؤسسة الوطنية لتنمية المهارات في الهند عملية مقارنة بهدف مراجعة المعايير المهنية ومواءمة المتماثلة من بينها. وحتى الآن، تمت مواءمة 13 من أصل 16 شرطاً مهنيًا لمجلس أبو ظبي للجودة والمطابقة مع 15 حزمة تأهيل وضعتها المؤسسة الوطنية لتنمية المهارات في الهند. ويمكن توسيع هذه المجموعة من المعايير المهنية المعترف بها لتشمل قطاعات بينها الرعاية الصحية، والسياحة، والضيافة، والأمن، والخدمة المساعدة، وتجارة التجزئة، و"تكنولوجيا المستقبل" (مثل سلسلة الكتل وما إلى ذلك). يعتمد هذا البرنامج على العمل لمواءمة الحوافز بين أصحاب المصلحة الرئيسيين - حكومات البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وأصحاب العمل، والموظفون - للاستثمار في تنمية المهارات.

الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان

يساهم أبناء الجاليات الأجنبية المقيمون في دولة الإمارات إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة لبلدانهم الأصلية.

وفي عام 2020، استحدثت دولة الإمارات تصريح إقامة العمل الافتراضي، الذي مكّن الموظفين من جميع أنحاء العالم من العمل عن بُعد من الإمارات العربية المتحدة. ويمكن التصريح الصالح لعام واحد للأفراد من دخول دولة الإمارات بكفالتهم الشخصية وممارسة وظيفتهم الافتراضية وفق الأحكام والشروط الصادرة مع التصريح، مما يسمح للعمال المهاجرين بالاستمرار في المساهمة في تنمية بلدانهم، مع الاستفادة في الوقت نفسه من مستويات المعيشة المرتفعة والبنية التحتية الممتازة التي توفرها دولة الإمارات. ويحق للأفراد الذين يعملون بموجب تصريح إقامة العمل الافتراضي الحصول على الخدمات نفسها التي يحصل عليها المقيمون الآخرون في دولة الإمارات، بما في ذلك في مجالات الاتصالات والمرافق والعلاج الطبي والتعليم.

الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين

كما سبقت الإشارة أعلاه، تأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية عالمياً بين أكبر مصدري التحويلات بعد الولايات المتحدة، حيث قام العمال المهاجرون بتحويل 43.24 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وفقاً لبيانات البنك الدولي. ويمثل ذلك زيادة بمقدار أربعة أضعاف عن المبلغ المقدر بـ 10.56 مليار دولار أمريكي والذي تم تحويله من دولة الإمارات في عام 2010. ويشكل هذا المبلغ المقدر بـ 43.24 مليار دولار أمريكي، حوالي 12.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، وهي ثالث أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً بعد تيمور الشرقية ولوكسمبورغ. وحلت كل من الهند (33.6٪)، وباكستان (11.9٪)، والفلبين (6.7٪)، ومصر (6.5٪)، وسويسرا (4.4٪) في المراتب الخمس الأولى لممرات التحويلات الرئيسية في عام 2021. وبالتالي، فإن تكاليف تحويل الأموال من دولة الإمارات هي من بين الأدنى في العالم، وهي تتفاوت بين مقدمي هذه الخدمة.

ويزداد انخفاض هذه التكاليف في ظل المنافسة بين مقدمي خدمات التحويل ودخول تكنولوجيات جديدة لتسريع المدفوعات الدولية. في عام

2021، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن مبادرة بالشراكة مع "سويفت" لتسريع وتعزيز شفافية المدفوعات العابرة للحدود. وسوف يسمح التكامل بين نظام الإمارات للتحويلات المالية التابع للمصرف المركزي وخدمة "سويفت جي بي آي" التي تعزز إمكانية تتبع التحويلات، للمؤسسات المالية المرسلة للأموال دولياً بالاستفادة من مزيد من الشفافية واليقين وسهولة الانتقال بين نظامي الدفع. وبرزت دولة الإمارات أيضاً كمركز عالمي لتكنولوجيا العملات المشفرة وسلسلة الكتل، التي من شأنها تسهيل تحويل المدفوعات الدولية بسلاسة.

وتشجع دولة الإمارات محو الأمية المالية للمهاجرين في إطار برنامجها الشامل للمعلومات والتوجيه، مع التركيز بشكل خاص على عمال الخدمة المساعدة، وذلك إقراراً بالواقع القائل إن النساء والفتيات غالباً ما يفتقرن إلى المهارات الحياتية الأساسية وإلى الاستقلالية لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وذلك على الرغم من هجرتهم وإرسالهن تحويلات مالية إلى بلدانهم بشكل متكرر. وقد تواجه هذه الفئة حواجز معينة، ومن بينها حواجز اللغة، والافتقار إلى الثقة بالنفس، والشروط المتعلقة بالوثائق وحواجز متعلقة بقنوات التحويل الآمنة والفعالة من حيث التكلفة. وقد سعى البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه إلى معالجة هذه التحديات، من خلال دمج معلومات عن الإدارة المالية الأساسية قبل التوظيف، ومعلومات عن إدارة الكسب والتحويلات قبل المغادرة، والمزيد من المعلومات عن الإدارة المالية بعد الوصول. وتتضمن المعلومات الموفرة معلومات توجيهية بشأن المفاهيم المالية الأساسية، ودورات مخصصة، وعينات وأدوات واقعية مثل قسائم التحويلات، وشهادات الرواتب، ومواد التثقيف والتعليم والتواصل، ونماذج ميزانية بسيطة، وعينات عن خطط الادخار.

سعت الحكومة الإماراتية أيضاً إلى تعزيز الخدمات المالية المقدمة من القطاع الخاص والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة، لا سيما في قطاع الخدمة المساعدة. وعلى سبيل المثال، وفي سياق حوار أبو ظبي، دعمت دولة الإمارات شركة GoRise، التي تسعى إلى إتاحة وصول المهاجرين ذوي الدخل المنخفض إلى الخدمات المالية الضرورية. وتشمل خدمات GoRise خدمات مصرفية وخدمات في مجال التأمين والوصول إلى الائتمان، مع توفير مواد لمحو الأمية المالية من خلال تطبيقها. وفي فترة رئاستها للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، دعمت دولة الإمارات أيضاً النداء العالمي للعمل بعنوان: "التحويلات المالية في ظلّ الأزمات: كيف نحافظ على تدفقها؟"، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة سويسرا.

الهدف 21: التعاون لتيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم وكذلك إعادة إدماجهم بشكل

مستدام

بالإضافة إلى المساعدة في العودة الطوعية للعمال إلى بلدانهم الأصلية خلال فترة جائحة كوفيد-19 (انظر أعلاه)، سهلت السلطات والمسؤولون القنصليون الإماراتيون أيضاً عودة المواطنين الإماراتيين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج. عملت دولة الإمارات أيضاً على ضمان حصول السكان في الحالات الحرجة (لا سيما حيث تعلق الأمر بالأطفال) على المساعدة في أوقات تسببت فيها القيود الحدودية حول العالم في زيادة تعقيد السفر الدولي.

وعند الاقتضاء، تعتمد دولة الإمارات على تضمين العودة المستدامة وإعادة الاندماج في إطارها السياسي الخاص بالهجرة، وذلك، على سبيل المثال، في تصميم البرنامج الشامل للمعلومات والتوجيه، المصمم لتزويد العمال المهاجرين بمعلومات عن عودتهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. وتضمن دولة الإمارات للمهاجرين غير المتمتعين بالحقوق القانوني بالبقاء على أراضيها معاملة تتماشى مع القانون الوطني، كما تضمن تنفيذ أي إجراءات عودة من قبل السلطات المختصة. وكما أُشير إليه سابقاً، تشجع دولة الإمارات العودة الطوعية، وتضمن الحفاظ على انخفاض الحواجز التي تعترض الحصول على إقامة قانونية.

الهدف 22: إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

تعد قابلية نقل المزايا مهمة للغاية للعمال في دولة الإمارات، وذلك نظراً إلى أن معظمهم سوف يعودون إلى بلدانهم الأصلية في نهاية فترة خدمتهم. لذا، تعتمد دولة الإمارات نظام مكافأة نهاية الخدمة بدلاً من المعاشات التقاعدية للعمال، باستثناء الإماراتيين من بينهم. ويحق لجميع العمال الذين يكملون عاماً واحداً من الخدمة الحصول على مكافأة نهاية خدمة عند انتهاء عقودهم، تُحسب على أساس الراتب الأساسي النهائي للعمال. ويحق للموظفين بدوام كامل والذين تصل فترة خدمتهم إلى خمس سنوات، الحصول على راتب واحد وعشرين يوماً عن كل سنة عمل. أما الموظفون بدوام كامل والذين تتخطى فترة خدمتهم الخمس سنوات، فيحق لهم الحصول على راتب ثلاثين يوماً عن كل سنة عمل تلي السنوات الخمس الأولى. ويتولى أصحاب العمل أيضاً مسؤولية توفير تذكرة طيران إلى البلد الأصلي للعامل المهاجر في نهاية الخدمة، وكل سنتين.

استحدثت دولة الإمارات منذ عام 2018، بديلاً إلزامياً قائماً على التأمين للضمان المصرفي البالغة قيمته 3,000 درهم إماراتي والذي كان يغطي في السابق دفع استحقاقات نهاية الخدمة في حالات إفلاس صاحب العمل. ويغطي نظام التأمين "تأمين" حالياً حوالي ستة ملايين عامل في دولة الإمارات، ويُضاف إليه عمال جدد عند تجديد عقود عملهم. وتبلغ تكلفة بوليصة التأمين "تأمين" حالياً ما يصل إلى 300 درهم إماراتي لكل شخص مؤمن، يدفعها صاحب العمل، وتوفر تغطية تصل قيمتها إلى 20,000 درهم إماراتي في حال عدم دفع المستحقات، بما في ذلك المكافآت، وبدلات الإجازة، وبدلات ساعات العمل الإضافية، والأجور غير المدفوعة، وتذكرة سفر عودة العامل إلى بلاده، وحالات إصابات العمل.

لدى الحكومة الإماراتية آليات متينة تضمن حصول العمال المهاجرين على مستحقاتهم، وتتيح لهم طلب الانتصاف في الحالات التي تكون فيها هذه الأخيرة محل نزاع. وكما ذكر أعلاه، تراقب الحكومة الإماراتية دفع الرواتب من قبل أصحاب العمل للعمال من خلال نظام حماية الأجور الذي ينظم 98% من الشركات الخاصة في دولة الإمارات. بعد تأخر دفع الرواتب لمدة 16 يوماً، وعند غياب سجل يوثق اتفاق صاحب العمل والعمال على القيام بإجازة غير مدفوعة الأجر، تتخذ السلطات الحكومية إجراءاتها لمتابعة المنشأة والتأكد من دفع الأجور، حيث يتم حظر إصدار تصاريح عمل جديده للمنشأة كما يتم تكليف التفتيش العمالي لزيارتها للمطالبة بسداد الأجور، وفي حال استمرت المنشأة في عدم التزامها، تتم إحالة القضية إلى المحكمة العمالية لاتخاذ مزيد من الإجراءات القانونية تجاه المنشأة المخالفة وصاحب العمل. لضمان الزامه بسداد الأجور المتأخرة. في الحالات التي أُحيلت فيها الشكاوى إلى المحاكم، قامت تلك الأخيرة بملاحقة أصحاب العمل للتخلف عن دفع الرواتب، واستردت المحاكم المتنقلة في أبو ظبي مثلاً 261 مليون درهم من الأجور غير المدفوعة لـ 23,000 عامل في أغسطس 2020.

في عام 2020، أنشأت وزارة الموارد البشرية والتوطين مركزاً افتراضياً مخصصاً للتعامل مع منازعات العمل، لا يفترض حضور العمال شخصياً للتقدم بالشكاوى. ويمكن للعمال الإبلاغ عن انتهاكات حقوق العمال عبر الإنترنت وعبر خط ساخن. ويمكن للعمال الذين يتقدمون بشكاوى عن طريق أنظمة تسوية المنازعات هذه أن يتوقعوا اتصال الوزارة بصاحب العمل في غضون ثلاثة أيام من تسجيل الشكاوى، وبلي ذلك تفتيش مكان العمل للمتابعة بعد خمسة أيام. وفي الحالات التي يتعذر فيها على الوزارة حل الشكاوى، تتم إحالتها إلى محاكم العمل. يحق لجميع العمال أن يتم الاستماع إلى منازعاتهم من دون دفع أي رسوم، وذلك على كافة مستويات تسوية الشكاوى، بدءاً من السعي إلى حل من قبل الوزارة وصولاً إلى الإحالة إلى محكمة النقض. ويتم توفير خدمات الترجمة مجاناً لضمان فهم المدعين لجميع مراحل الإجراءات.

الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تضطلع دولة الإمارات بدور رائد في تعزيز التعاون الدولي والشراكات في مجال الهجرة، وذلك على المستويات الثنائي والإقليمي والعالمي.

على المستوى الثنائي، تنسق الحكومة الإماراتية بشكل وثيق مع البعثات الأجنبية في دولة الإمارات، ومع السلطات في العواصم، من أجل الحفاظ على قنوات اتصال مباشرة ومفتوحة بشأن القضايا التي تتطلب استجابة سريعة وفعالة. وتسعى دولة الإمارات إلى تمكين الدول الأعضاء من توفير الحماية القنصلية لمواطنيها المتواجدين على أراضيها.

على المستوى الإقليمي، لعبت دولة الإمارات دوراً محورياً في تأسيس حوار أبو ظبي في عام 2008، وهو أحد أبرز آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة. وتضطلع وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية بدور أساسي في حوار أبو ظبي من خلال دورها كأمين دائم، فيما سبق لدولة الإمارات أن ترأسته مرتين، آخرهما خلال دورة 2020-2021، بعد سريلانكا. تتألف عضوية حوار أبو ظبي من الدول العشر الأعضاء في عملية كولومبو، وهي أفغانستان، وبنغلاديش، والهند، وإندونيسيا، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وسريلانكا، وتايلاند، وفيتنام، وست من دول المقصد الخليجية: البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ماليزيا. ويشمل المراقبون المنتظمون المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، فضلاً عن ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتشارك آليات أخرى للتشاور بين الدول بشأن الهجرة بصفة مراقب، من أجل تعزيز تبادل أفضل الممارسات وتمتين التعاون الأقاليمي بشأن حوكمة الهجرة.

يهدف حوار أبو ظبي إلى تمكين الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في بعض أكبر ممرات الهجرة المؤقتة في العالم. ومن خلال الحوار المتعدد الأطراف والتعاون بشأن التطوير المشترك للبرامج المتعلقة بالتنقل وتنفيذها والإبلاغ بشأنها، يساعد حوار أبو ظبي على ضمان تمكن الدول الأعضاء من التعلم من تجربة بعضها البعض. طُوّر حوار أبو ظبي عملية فريدة من نوعها تضع الشركات في قلب برامجها. وقد ركزت الشركات مؤخراً على مواءمة المهارات وتوثيقها؛ والتوجيه وتوفير المعلومات؛ ووضع نماذج بديلة لاستقدام العمالة؛ واستخدام التكنولوجيا في حوكمة تنقل العمالة؛ ومستقبل الخدمة المساعدة في الخليج. وفي ظل رئاسة دولة الإمارات مؤخراً لحوار أبو ظبي، تم تنفيذ برنامج بحثي كبير يدرس إلى جانب هذه القضايا، خيارات لتعزيز الحوكمة الأقاليمية للهجرة. وفي تطوير هذه البرامج، يعتمد حوار أبو ظبي على ثلاث ركائز للحوكمة الفعالة هي: ضمان حماية العمال المهاجرين؛ وتمكين العمال من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم؛ وتوفير فرصة للعمال المهاجرين للاستفادة بصورة عادلة من نتائج هجرة العمالة المؤقتة.

وقد ترأست دولة الإمارات أيضاً المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في عام 2020، خلال عام من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وفي ظل تراجع طويل الأمد في التمويل. ولطالما كانت دولة الإمارات أحد أبرز الممولين للمنتدى، وقد بادرت في فترة رئاستها إلى إعادة النظر في طريقة عمله، لإعادة مواءمتها مع الميثاق العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت دولة الإمارات وثيقة رؤية لرئاستها سهلت تقديم المدخلات والأنشطة الإقليمية وأعطت الأولوية لتأليف الشركات. ونتيجةً لذلك، فقد تم تصميم العملية التحضيرية للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية لعام 2020 بناءً على ست مشاورات إقليمية، نُظِم كل منها بالتعاون مع منظمات دولية أخرى معنية بالهجرة (حوار أبو ظبي، والاتحاد الإفريقي، وعملية بالي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعملية بوبيل). ركز نصف كل من المشاورات الإقليمية على مناقشة الأولويات المواضيعية المختارة من دولة الإمارات، بينما تم تخصيص النصف الآخر لتحديد ومناقشة الشركات المحتملة. وشارك أكثر من 800 من كبار المسؤولين الحكوميين إلى جانب أصحاب مصلحة آخرين في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، في المشاورات الإقليمية على مدار عام 2020.

وقد أدخل اختيار دولة الإمارات للمواضيع التي ستُعنى بها خلال فترة رئاستها لعام 2020، إلى المناقشة العالمية بشأن حوكمة الهجرة، ولأول مرة، التركيز على تأثير مستقبل العمل على أنماط هجرة العمالة العالمية. وقد تم تطوير ذلك إلى جانب مسارات مواضيعية أخرى، تركز على تزويد المهاجرين بالمؤهلات التي تتيح توظيفهم؛ والاستفادة من التقنيات الجديدة لتمكين المهاجرين؛ ومعالجة الثغرات في حماية المهاجرين؛ ومناقشة النهج المتبعة في مجال الهجرة غير النظامية؛ وتشجيع الشركات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. في مواجهة جائحة كوفيد-19، نظمت دولة الإمارات قمة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية عبر الإنترنت حصراً في يناير 2021. وللمرة الأولى، تم فتح القمة بالكامل أمام جميع أصحاب المصلحة، حيث شارك فيها أكثر من 2000 شخص على مدار أيامها السبعة. ومنذ ذلك الحين، عملت دولة الإمارات أيضاً بشكل وثيق مع ترويكارئاسة المنتدى وفريقه التوجيهي لإعادة هيكلة المنتدى وتعزيز استدامته المالية. وتمثلت النتيجة في التعيين المؤقت للمنظمة الدولية للهجرة لمساعدة أصحاب المصلحة في المنتدى، بينما عُقدت مناقشات حول ترتيبات أكثر ديمومة قبل انتقال الرئاسة إلى فرنسا والسنغال. وترى دولة الإمارات أن الإجراءات المتخذة ضمنت استدامة المنتدى على المدى البعيد.

تشارك دولة الإمارات أيضاً بانتظام وتدعم مناقشات دولية أخرى حول حوكمة الهجرة، بما في ذلك برامج الإقامة والمواطنة العالمية، والحوارات

الدولية بشأن الهجرة، ومناقشات آليات أخرى للتشاور بين الدول بشأن الهجرة.

4. سبل التنفيذ

تعمل دولة الإمارات على تنفيذ أهداف الميثاق العالمي على مستويات عديدة ومن خلال وكالات متعددة، بما يتماشى مع الإطار المحدد في القسم 2 من هذا التقرير، بشأن "السياسة والبيئة التمكينية"، وذلك من بين أمور أخرى، من خلال مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والانخراط المستمر في العمل معها.

وسوف تواصل دولة الإمارات اتباع نهج مشترك في تنفيذ السياسة، معتمدةً في ذلك على جميع الوكالات ذات الصلة والمتنوعة بخبرة في المجال ومن خلال تعزيز التنسيق في ما بينها على المستويين المحلي والوطني.

ويعتبر استمرار المشاركة الدولية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أمراً حيوياً للتنفيذ على المستوى الوطني. وكما يتضح من عمل دولة الإمارات لتعزيز التعاون والمشاركة الدولية من خلال حوار أبو ظبي والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، والمشار إليه أعلاه في إطار الهدف 23، فإن دولة الإمارات ترى قيمة خاصة في تطوير شراكات متعلقة بالهجرة تتوافق مع احتياجات أصحاب المصلحة وتكون مصممة لتلبيتها. وعلى وجه الخصوص، تدعو الحاجة إلى إجراء البحوث وجمع البيانات بصورة مستمرة بشأن تطور هجرة العمالة في ممرات الخليج - آسيا.

وفي اللقاء التشاوري الوزاري السادس لحوار أبو ظبي الذي عُقد مؤخراً في دبي، في أكتوبر 2021، اعتمد الوزراء المجتمعون برنامج عمل سوف يشكل الأساس للدورة المقبلة من حوار أبو ظبي الممتدة على عامين، برئاسة باكستان، وبمساعدة دولة الإمارات التي تتولى منصب الأمين الدائم. وقد حدد الإعلان الوزاري الناتج عن هذا اللقاء خمس أولويات مواضيعية للأمين المقبلين، وقدم سلسلة من التوصيات لإعداد جدول أعمال تعاوني، من بينها:

1. تمكين وتحسين وصول المتعاقدين المؤقتين إلى العدالة:

- برنامج لتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء حول مبادئ التصميم لتحقيق الإدارة الفعالة لأنظمة حل المنازعات
- تقييم خيارات توسيع نطاق أنظمة حماية الأجور لتشمل عمال الخدمة المساعدة

2. تسهيل وتعزيز نقل المهارات بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد استجابةً لتغير مشاهد التوظيف:

- دراسة لتحديد أفضل الممارسات بشأن الشراكات المتعلقة بالمهارات، الحالية والسابقة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتحليل الدروس المستفادة، مع التركيز بشكل خاص على تحديد المهارات المطلوبة، والجهات الفاعلة الرئيسية ومواءمة الحوافز لمشاركتها
- تطوير مجموعة من الإرشادات لتصميم شراكات ذات صلة في مجال المهارات على المستوى الإقليمي، تتناسب مع أولويات الدول الأعضاء

3. التصدي لتحديات كوفيد-19:

- استكشاف إمكانيات تطوير منصة (منصات) لتبادل المعلومات حول الشروط الصحية لقبول وعودة العمال المتعاقدين المؤقتين في ممرات حوار أبو ظبي، باللغات التي يتحدثونها

4. إدماج الجانب الجنساني في سياسات تعزيز التوظيف:

- إجراء مزيد من الأبحاث حول الطلب الحالي والمستقبلي في سوق العمل على النساء العاملات في القطاعات المتعلقة بالتكنولوجيا وتلك التي تسهلها التكنولوجيا وغيرها من القطاعات ذات الصلة
- تحديد وتحليل الممارسات الجيدة لتعزيز قابلية التوظيف والتنقل ومشاركة النساء العاملات في القوة العاملة في ممرات حوار أبطي

5. تعزيز التعاون الدولي والأقليمي والتعاون داخل الأقاليم:

- تحديد الفرص والتدابير لتعزيز التعاون الأقليمي مع آليات أخرى تقودها الدول للتشاور بين الدول بشأن الهجرة والمساهمات في جداول الأعمال المواضيعية والبرامجية للمنتديات العالمية بشأن الهجرة
- تنظيم برنامج أنشطة متعدد الأعوام يركز على الجهود الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، لتمكين الدول الأعضاء من تبادل المعلومات والخبرات

يتماشى كل من هذه المواضيع بشكل وثيق مع الأهداف المحددة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة وسوف يشكل جزءاً مهماً من عمل دولة الإمارات على تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة خلال الفترة المقبلة الممتدة على أربعة أعوام. وسوف يكون الدعم في معالجة هذه المواضيع أساسياً، من خلال توفير الخبرة المتخصصة والقدرات البحثية.

5. الخطوات التالية

يشمل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية مجموعة واسعة جداً من المقترحات والأهداف، تتصل في ما بينها بأوجه ترابط متعددة في المجالات المواضيعية. ولا يمكن لهذه المراجعة أن تتناول كل جانب من جوانب التقارب بين ما حققته دولة الإمارات وغايات وأهداف الميثاق العالمي من أجل الهجرة، إلا أنها تحاول تسليط الضوء على بعض الأعمال التي اضطلعت بها الحكومة الإماراتية وشركاؤها في السنوات الأخيرة لتحسين حوكمة الهجرة الدولية. تستوجب عملية تحسين الحوكمة عملاً مستمراً لا ينتهي، إلا أنها تهدف إلى دفع عجلة التغييرات التي تحقق تحسينات جوهرية في حياة المهاجرين وفي النتائج الإنمائية للهجرة، مع الاستجابة بمرونة في الوقت نفسه للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني.

تتطلع دولة الإمارات إلى المشاركة في المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة وإلى الاستفادة من الفرصة التي يتيحها هذا الأخير لشرح تجربتها وخبرتها ورؤاها. وكما يؤكد هذا التقرير، فإن هجرة العمالة المؤقتة إلى دولة الإمارات تساهم بشكل كبير في الجهود العالمية لتحقيق مسارات هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مما يوفر فرصاً لملايين الأشخاص للعيش والعمل في واحد من أكثر الاقتصادات أماناً وتقدماً في العالم، مع تقديم مساهمة ذات أهمية عالمية في التنمية. وماتزال دولة الإمارات ملتزمة بأهداف الميثاق العالمي وسوف تواصل أخذها في الاعتبار في السياسات والبرامج والشراكات.